جغرافية الجريمة في الكويت

د. جاسم محمد كرم*

١ ـ مقدمة

تعرف الجريمة بأنها «سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي»[١]. وقد اهتم علماء الإجرام بدراسة الجريمة والمجرم ودراسة الظاهرة الإجرامية في حياة الجماعات والأفراد لمعرفة أسبابها وتحديد طرق علاجها.

وكما هو معروف فالجريمة تهدد حياة الأفراد في المجتمع وتهدد أموالهم وتضر بأمن المجتمعات واستقراراها. وكلما زادت نسبة الجريمة في المجتمع تسبب ذلك في شعور أفراد المجتمع بالضياع وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى انهيار المبادىء والقيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع. علاوة على ذلك فإن الجريمة تشكل عبءًا مالياً كبيراً على الدولة لما تتطلبه من إنفاق على حماية المجتمع من المجرمين، كالإنفاق في قطاع الشرطة وإدارة المحاكم وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية الأخرى[٢].

ونتيجة لأهمية دراسات علم الإجرام فقد بدأت الجغرافية تهتم بهذا المجال منذ القرن التاسع عشر، وكان الجغرافيون الفرنسيون هم الرواد في هذا الحقل. أما الاهتمام الحقيقي للجغرافي في هذا المجال فقد بدأ منذ نهاية ستينات هذا القرن بعد أن كان حكرا على علماء الإجرام وعلماء الاجتماع.

وقد اختلف الجغرافيون فيما بينهم حول دور الجغرافية في دراسة الجريمة فدافع بعض المختصين عن اهتمام الجغرافية بهذه الدراسة، وعارض بعض آخر هذا الاهتمام بشدّة.

* مدرس في قسم الجغرافيا / جامعة الكويت

ويهدف هذا البحث لدراسة جغرافية الجريمة في الكويت. وسوف يركز الباحث دراسته على الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧ وذلك لتوافر المعلومات والإحصاءات من هذه الفترة بشكل دقيق. كما أن المعلومات عن هذه الفترة مصنفة على حسب المحافظات الأربع بشكل أكثر دقة من قبل. وسوف ينحصر اهتمام الباحث على: توضيح معدلات الجريمة في الكويت، وأنواع الجرائم، والتوزيع الجغرافي للجريمة في الكويت، وأخيراً توزيع الجرائم حسب النوع والعمر والجنسية. ولن يناقش الباحث هنا أسباب الجريمة في الكويت، بل سيترك هذا الجزء لبحوث أخرى في المستقبل. كما سيتجنب الباحث الخوض في العلاقة بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للمجرم، وذلك لسببين: أولهما عدم توافر مثل هذه المعلومات عن مرتكبي الجرائم في الكويت، وثانيهما كثرة الانتقادات الموجّهة لهذا النوع من التحليل بسبب الأخطاء الكثيرة التي يمكن أن تحدث نتيجة لإصداز العموميات في مثل هذه الدراسات. فليس بالضرورة أن كل مرتكبي الجرائم هم من الفقراء، أو أنهم ينتمون إلى مستويات اجتماعية متدنية، بل يمكن أن يكون العكس هو الصحيح.

وتعتمد هذه الدراسة على الطريقة الإحصائية في منهجها، أي الاعتماد على جمع البيانات وترجمتها إلى أرقام وتحديد حجم الظاهرة الإجرامية في الكويت، ثم العلاقة القائمة بين الجريمة والمكان أو العمر أو الجنس. وسوف تستخدم الخرائط والرسوم البيانية في توضيح حجم الظاهرة في الكويت. وقد اعتمد الباحث بشكل رئيسي على الإحصاءات والمعلومات الصادرة من وزارة العدل، التي أخذت مباشرة من سجلات النيابة العامة.

ونتيجة لظهور دراسات الجريمة منذ وقت قريب جدا وبسبب قلة الدراسات العربية حول هذا الموضوع فإنه من الأنسب التطرق باختصار لبداية اهتمام الجغرافية بدراسة الجريمة، ثم الإسهامات التي يمكن أن يقدمها الجغرافيون في هذا المجال، وأخيراً الانتقادات التي وجهت لمثل هذه الدراسات.

٢ ـ أدبيات جغرافية الجريمة

منذ القرن التاسع عشر، بدأ الجغرافيون يولون دراسة الجريمة اهتماماً شديداً نتيجة لتأثرهم بالدراسات التي قام بها علماء الإجرام وعلماء الاجتماع. وقد حفز ظهور الإحصاءات الجنائية في فرنسا في عام ١٨٢٧ وفي عدد من الدول الأوربية الأخرى وفي الولايات المتحدة الأمريكية حول أنواع الجرائم وأماكن وقوعها ـ الجغرافيِّين لدراسة الجريمة ومحاولة دراسة أثر البيئة الجغرافية على السلوك الإجرامي. أي محاولة الربط بين عناصر البيئة الجغرافية وبين

الجريمة. ومن أسم مؤسسي هذه المدرسة العالم البلجيكي A. Quetelet (في الفترة بين ١٧٩٦ - ١٨٨٦) وLacassange (١٨٤٣ - ١٩٢٤)[٣].

ويمكن تلخيص أهم آراء المدرسة القديمة بأن معدلات الجريمة تتغير بتغير المناخ، إذ يقول كيتليه أن نسبة الجرائم تختلف في فرنسا من منطقة إلى أخرى باختلاف درجة الحرارة. فجرائم العنف تزداد في المناطق والفصول الحارة بينما تنخفض نسبة الجرائم في المناطق والفصول الباردة. وبالمقابل تزداد جرائم الأموال في المناطق والفصول الباردة وتنخفض في المناطق والفصول الحارة.

أما مونتسكيو فقد رأى أن نسبة جرائم العنف تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، وأن جرائم المسكرات تزداد كلما اقتربنا من القطبين. وتوصل بعض العلماء الآخرين إلى أن الجرائم تزداد في الشمال وتقل في الجنوب على عكس جرائم العنف، كما أن الجرائم تقل في المناطق السهلية وتزداد في المناطق الجبلية. وقد وُجِّه نقد شديد لمثل هذه الدراسات، فقد أثبتت الدراسات العلمية عدم وجود أي ارتباط بين معدلات الجريمة وفصول السنة أو اختلاف التضاريس والبعد والقرب من البحر. إذ بينت كثير من الإحصاءات أن نسبة الجرائم في الداخل تفوق أحيانا نسبة الجرائم في المناطق الساحلية، وأن نسبة الإجرام في السهول المنبسطة أكثر من نسبة الجرائم في المناطق الجبلية[٤]. ونتيجة لهذه الانتقادات فقد سقطت النظرية الجغرافية المتمثلة في تأثير البيئة الجغرافية على الجريمة. ولهذا فقد توقف الجغرافيون عن التطرق لمثل هذه الدراسات.

إلا أن ابتعاد الجغرافيين عن الخوض في مثل هذه الدراسات لم يدم طويلا، إذ بدأت الجريمة والدراسات المتعلقة بها تحظى باهتمام الجغرافيين مرة ثانية في نهاية الستينات من هذا القرن. ويعدHarries من أوائل الجغرافيين الذين اهتموا بهذا الموضوع، ففي عام ١٩٧٤ نشر كتابه الموسوم بجغرافية الجريمة والعدالة[٥]. ويعتبر الكتاب مقدمة مختصرة لهذا الحقل الجديد غير المحدد. وقد ناقش هاريس الاختلافات الإقليمية في معدل الجريمة في الولايات المتحدة وظاهرة العنف في المناطق الجنوبية. وقد ربط هاريس بين نوعين من الجرائم، الجرائم العامة وجرائم العنف مع بعض المؤشرات الاجتماعية.

بعد ذلك توالت الدراسات الجغرافية للجريمة، وكانت هذه الدراسات على شاكلة دراسة هاريس. وقد أثارت بحوث جغرافية الجريمة بعض الجغرافيين الراديكاليين (المتطرفين) الذين انتقدوا هذه الأعمال بشدة. ويعتبر Peet من أشد الجغرافيين نقدا لهذه الدراسات. وقد كتب بيت بحثه (جغرافية الجريمة: نقد سياسي) تطرق فيه للكتابات السابقة في هذا المجال[٦]. يقول

بيت أن الجغرافيين برزت لديهم رغبة شديدة في جعل علمهم ذا فائدة. ولكن السؤال المطروح هنا: ذو فائدة لمن؟ وما الهدف المراد تحقيقه؟. ويستطرد بيت قائلاً: إنه في القرنين التاسع عشر والعشرين وفي خضم الكشوفات والوصف الجغرافي وعمل الخرائط كانت الجغرافية بشكل واضح في خدمة الإمبريالية. وقد خدم اهتمام الجغرافيين الليبراليين (المتحررين) بدراسة المشاكل الاجتماعية مصالح الدول الرأسمالية، وذلك بتوجيه البحث العلمي لإظهار المشكلات بدلا من الإتيان بالحلول[٧].

وقد وجه بيت سؤالا إلى الجغرافيين الليبراليين (المتحررين) وهو: هل تعرفون النتائج السياسية المترتبة على هذه الدراسات؟. إن الدراسات في هذا المجال تهتم فقط بالبحث عن نتائج الجريمة، ولكنها لا تحاول أن تدرس أسبابها. إن جغرافية الجريمة هي في الواقع جغرافية الطبقة الفقيرة أو ما يسمى «بجرائم الشارع» أو جرائم السود. وكما يقول بيت فإن الكتب والدراسات المنشورة في هذا المجال لم تتطرق إلى جرائم الطبقات الوسطى والغنية أو ما يسمى بجرائم ذوي الياقات البيضاء بحجة قلة المعلومات والإحصاءات عن هذه الأنواع من الجرائم. وهنا يعترض بيت قائلاً: هل تؤدي قلة الإحصاءات عن جرائم الطبقة الغنية إلى إهمال الدراسات لهذه الجرائم؟ إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من يقوم بجمع هذه الإحصاءات الاجتماعية، ولأي غرض تجمع؟ ويجيب بيت بأن الذين في موقع القوة هم الذين يقومون بجمع الإحصاءات وذلك لخدمة مصالحهم فقط. إن الذين في موقع القوة هم الذين يرتكبون جرائم ذوي الياقات البيضاء، ولهذا فإنهم يحاولون بشتى الطرق الحيلولة دون توفير أي نوع من الإحصاءات عن جرائمهم. ولهذا فإن اعتراض بيت على هذه الدراسات يكمن في أن جغرافية الجريمة تدرس نصف الجرائم الموجودة في المجتمع فقط.

وقد رد هاريس على مقالة بيت مؤكداً عدم وجود إحصائيات كافية عن جرائم ذوي الياقات البيضاء ولهذا فلا يمكن للجغرافيين حل هذه المشكلة. إلا أن مجتمعا (كالذي نعيش فيه) تحدث فيه هذه الأعداد الهائلة من الجرائم سواء كانت جرائم ذوي الياقات الزرقاء، أو جرائم ذوي الياقات البيضاء، لا بد وأن يشخّص على أنه مجتمع مريض، ولذلك يجب على الجغرافية أن تدرس هذه الظاهرة بعناية. وكما يقول هاريس فإن هذه الدراسات تعطينا مثلا واضحا عن الاستفادة من الجغرافية التطبيقية في خدمة المجتمع[٨]

يقول هاريس: إن جغرافية الجريمة لا تدون الجرائم فقط، ولكنها تستطيع أن تعطي علاجا للجرائم بواسطة ثلاثة طرق: الوصف، ثم التحليل، وثم التنبؤ. فالوصف يعني رسم خرائط تصلح لاستحداث وبناء فرضيات، والتحليل يفيد في معرفة الربط بين الجرائم والعوامل

الاجتماعية الأخرى، أما التنبؤ فإنه يعرفنا بالأماكن الأكثر عرضة للجرائم، وبذلك يمكن مساعدة الشرطة لتشديد الرقابة على تلك المناطق. أما عن دراسة أسباب الجرائم فإن علماء الإجرام وعلماء الاجتماع لم يتفقوا فيما بينهم بشكل نهائي على الدوافع الرئيسية لارتكاب الجرائم، وذلك لوجود عوامل كثيرة معقدة تتداخل فيما بينها وتسبب ارتكاب الجريمة[٩].

كما أعد Phillips ردا على بحث بيت السالف الذكر. يقول فيليبس: إن تطبيق واستخدام البحث يختلف في العادة عن المحتوى والإطار الفلسفي الذي من أجله عمل البحث، فالعلماء والباحثون لم يستطيعوا لسوء الحظ أن يسيطروا على كيفية استخدام بحوثهم، لهذا فإنه إذا كانت بحوث الجغرافيين عن الجريمة قد استخدمت لصالح الحكومات الرأسمالية، فإن هذا لم يكن قصد الجغرافيين عندما قاموا بإعدادها[١٠].

أما بخصوص جرائم ذوي الياقات البيضاء، فإذا كان بيت يعترف بقلة البيانات والإحصائيات لمثل هذا النوع من الجرائم فما الفائدة التي يمكن أن نرجوها من دراسة لا تتوافر لها البيانات الكاملة؟ ويتابع فيليبس ردّه بأن الجغرافية لا يعيبها إذا ما اعتمدت على الأدبيات الموجودة في علم الإجرام وعلم الاجتماع وذلك حتى تتحاشى بعض السلبيات والأخطاء في هذا الحقل، كما أن استخدام الطرق التقليدية في دراسة جغرافية الجريمة أوضحت عدم صحة الاعتقاد السابق بوجود العلاقة القوية بين ارتفاع معدل الجريمة وبين المناطق الفقيرة، أي أننا لا نستطيع أن نربط الجريمة بعامل الفقر فقط، وذلك لأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وقد ختم فيليبس مقالته بأنه متيقن من أن جغرافية الجريمة ستتمكن في المستقبل من الإجابة عن كل الأسئلة التي طرحها البرفسور بيت[١١].

وأخيرا فقد عقب Lee على بحث بيت السالف الذكر. يقول لي: نعم إننا نركز على جرائم الشارع أو جرائم الطبقة الفقيرة من المجتمع وذلك لعدم توافر الإحصائيات عن جرائم ذوي الياقات البيضاء، ويتفق بيت معنا في هذه النقطة، غير أنه ينتقد الطرق التي تستخدم في دراسة الجريمة بكونها لا تعمل شيئا لحل مشكلة الجريمة. وهنا فإن البروفسور بيت يناقض نفسه عندما بيّن أن جرائم القتل التي وقعت لمدة سنة واحدة في مدينة دالاس الأمريكية تفوق مثيلاتها في بريطانيا كلها لنفس المدة، مما يدل على أن هناك خللا ما في الحياة الاجتماعية بمدينة دالاس. إن المقارنات الجغرافية هنا يمكن أن تقودنا إلى فرضيات مناسبة تربط بين عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة من جهة وبين معدل الجرائم وأنواع معينة من الجرائم من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن بروفسور بيت لم يطرح أي فرضية أو طريقة يمكن بواسطتها دراسة جغرافية الجريمة[١٢].

ويتابع «لي» حديثه بأن مشكلة الجريمة مشكلة عالمية، فلا يوجد مجتمع واحد في العالم بغض النظر عن ماهية نظامه الاقتصادي والسياسي والثقافي أو تركيبه العرقي، يخلو من مشاكل الجريمة. وحتى اليوم لا يوجد حل ناجح لمشكلة الجريمة على الرغم من البحوث الكثيرة التي تعالج هذا الموضوع، ومع ذلك فإن هذه البحوث استطاعت أن تعطينا فهما أكثر ولا سيما في تحديد ومعرفة أنواع معينة من السلوك الإجرامي. ولا يمكننا أن ننكر أن الطرق الجغرافية الحديثة في دراسة الجريمة مأخوذة من المناهج الإيكولوجية المرتبطة بدراسة الاجتماع وعلم الإجرام، ومع هذا فإن إسهامات الجغرافية في هذا المجال واضحة ولا يمكن نكرانها[١٣].

* * *

أما عن موضوع الجريمة في الكويت فهناك عدد قليل من الدراسات بهذا الشأن، ويعتبر الثاقب من أبرز الباحثين الذين تطرقوا لهذا الموضوع، إلا أن دراساته للجريمة في الكويت تأخذ الطابع الاجتماعي لا الجغرافي وذلك لتخصصه في علم الاجتماع. ولكن للأهمية العلمية لدراساته فإننا سنورد بعضا منها هنا

في عام ١٩٨٥ نشر الثاقب دراسة عن «جرائم ذوي النفوذ: تعريف وأمثلة من مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة». وقد عرف الثاقب جرائم ذوي الياقات البيضاء بأنها الأفعال التي يقوم بها أفراد من الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا وتعتبر مخالفة للقوانين التي تنظم المهنة. وتعرف هذه الجرائم بأنها حقيقية ومخالفة للقوانين الجنائية والتجارية في الدولة، وهي تقوم على أساس تشويه الحقائق والخداع والاحتيال والغش. وقد أورد الثاقب بعض الأمثلة من مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ويقول الثاقب: إن مرتكبي هذه الجرائم هم ممن يحظون بمكانة عالية في الجوانب الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وهم يمارسون أعمالهم بواجهة شرعية، وإذا ما افتضح أمرهم فإنهم يحالون إلى التقاعد إذا كانوا موظفين بالدولة، أو يحالون إلى القضاء الذي لا يستطيع أن يدينهم نتيجة لاعتمادهم على كبار المحامين والمحاسبين الذين يستطيعون أن يستغلوا بعض الثغرات القانونية لتبرئة ساحتهم. ومن أمثلة تجاوزاتهم القانونية المخالفات الكثيرة لشروط استراد البضائع، حيث يتم تقليد العلامة التجارية المميزة للشركات الأجنبية المعروفة ووضعها على البضائع المصنعة محليا أو المصنعة في بلدان آسيوية والادعاء بأن تلك البضائع من إنتاج ذلك الشخص أو الشركة ذائعة الصيت، كما يتم تغيير فترة صلاحية المعلبات

استبدال ما عليها من ملصقات لتحمل تواريخ انتهاء جديد تتجاوز المدة الحقيقية. وبالإضافة لى ذلك فإنه يتم استيراد لحوم مختلفة وإيهام اناس بأنها مذبوحة حسب الشريعة الإسلامية الحقيقة غير ذلك. ومن جرائم ذوي النفوذ التلاعب في سوق الأوراق المالية. كما تشكل لمناقصات مجالات واسعا للممارسات غير المشروعة من جانب أصحاب النفوذ داخل المؤسسات لرسمية أو خارجها. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الجرائم ما يتم في مجال الأراضي والعقار حيث يتم الاستيلاء على أراضي الدولة أو أراضٍ غير مملوكة عن طريق وضع اليد.

٣ ـ معدل الجريمة في الكويت:

على الرغم من أن الكويت تضم خليطاً كبيراً من الجنسيات الوافدة من شتى بقاع العالم، لا تعتبر معدلات الجريمة فيها مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى في العالم، والجدول الآتي (١) يدل على ذلك. ويجب أن نوضح أن هذا الجدول لا يضم كل أنواع الجرائم الرئيسية كما لا يوضح معدلات الجريمة لكل دول العالم بل لتسعة وخمسين دولة فقط تتعاون مع الانتربول الدولي وتزودها بالمعلومات بصفة دورية. فبالنسبة للمعدل العام للجريمة تحتل الكويت المرتبة الثانية والثلاثين بالنسبة للدول التسع والخمسين. ومعدل الجريمة في الكويت وصل في عام ١٩٨٢ إلى ٩٧٨ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان، في حين كانت معدلات الجريمة في غويانا في نفس السنة ١٥ر٦٣٣ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان.

فيما يخص جريمة القتل تحتل الكويت المرتبة الثانية عشرة بنسبة ٦ جرائم لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة مقابل ٤٠ر٨١ جريمة قتل لكل ١٠٠ر٠٠٠ في ليسوتو. وتأتي الكويت في المرتبة الحادية عشرة في الجرام الجنسية وبمعدل ٣٦ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في الوقت الذي وصل هذا المعدل إلى ٩١ جريمة جنسية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة من السكان في استراليا. كما تحتل الكويت المرتبة السابعة والثلاثين في جرائم السرقة بمختلف أنواعها وبمعدل ١٠٢ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان في مقابل ٢٣٥٥ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في إيطاليا. أما عن جرائم التزوير فهناك ٤٧ر٠ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠ نسمة في حين وصلت معدلات جريمة التزوير إلى ٣١ر٣٣ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في إنجلترا وويلز. وفي نفس الوقت تعتبر جرائم الاحتيال قليلة بالكويت إذ بلغت حوالي ٥٠ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة بينما كانت ٨٥٣ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في السويد. وفيما يتعلق بجرائم المخدرات فإن الوضع غير خطير على الأقل.

جدول رقم (١)
معدل الجريمة في الكويت مقارنة مع دول العالم الأخرى في عام ١٩٨٢

نوع الجريمة	معدل الجريمة لكل ٠٠٠ر٠٠٠		العدد الإجمالي للجرائم		ترتيب دولة الكويت بالنسبة لدول العالم
	في الكويت	في أكثر دول العالم	في الكويت	في أكثر دولة في العالم	
المعدل العام للجرائم	٩٧٨ر٤٧	١٥ر٦٦٣ر٣٤ غويانا	١٤٦٧٧	١١٩٨٧٢ غويانا	٣٢
جرائم القتل	٦	٤ر٨١ (ليسوتو)	٩٠	٥٨٢ ليسوتو	١٢
الجرائم الجنسية	٣٥ر٧٣	٩٠ر٨٢ (استراليا)	٥٣٦	١٣ر٦٧٤ استراليا	١١
جرائم السرقة	١٠١ر٧٦	٢ر٣٣٥ر٦٨ (إيطاليا)	١٥١٥	١ر٣١٠ر٧٩٦ إيطاليا	٣٧
جرائم التزوير	٠ر٤٧	٣٣ر٣١ (إنجلترا)	٨	١٦ر٣٨٥ إنجلترا	١٥
جرائم الاحتيال	٥٠ر٥٣	٨٥٢ر٧٣ (السويد)	٧٥٧	٧٠ر٨٠٢ السويد	٢٥
الجرائم المتعلقة بالمخدرات	١٠ر٧٣	٤٦٣ر٥٢ (هونج كونج)	١٦١	١٦ر٦٩٥ هونج كونج	٣٢

المصدر : إحصائيات الانتربول الدولي لعام ١٩٨٢ . وزارة الداخلية . دولة الكويت .

ا قارنا الكويت باالدول الأخرى، وقد كان معدل هذه الجريمة في الكويت ٧٣ر١٠ جرائم لكل ٠٠ر١٠٠ نسمة في حين كان معدل جرائم المخدرات في هونج كونج ٤٦٣ جريمة لكل ٠٠ر١٠٠ نسمة من السكان.

إذاً يتضح من الجدول السابق أن معدلات الجريمة في الكويت غير مرتفعة مقارنة مع دول الأخرى في العالم، وتسير بشكل طبيعي إذا وضعنا في اعتبارنا التركيبة السكانية المعقدة لمجتمع الكويتي.

تطور عدد القضايا للسنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٧ :

الجرائم التي يعاقب عليها القانون نوعان، وهما الجنايات والجنح. وتعرف الجنايات بأنها الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو بالحبس المؤبد، أو بالحبس المؤقت مدة تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التي يجاوز مقدارها ٢٢٥ دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين. أما الجنح فهي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا يجاوز مقدارها ٢٢٥ دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين[١٥].

يستطيع المتتبع لتطور عدد الجرائم في الكويت أن يلاحظ أن الجرائم تزداد بمعدل طفيف منذ عام ١٩٨٣ ولكنها ترتفع بشكل حاد في عام ١٩٨٥ ثم تنخفض مرة أخرى في الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧. ويوضح الشكل رقم (١) تطور القضايا للسنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٧، بينما يوضح الشكل رقم (٢) عدد القضايا والمتهمين فيها حسب الجنسية للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٧.

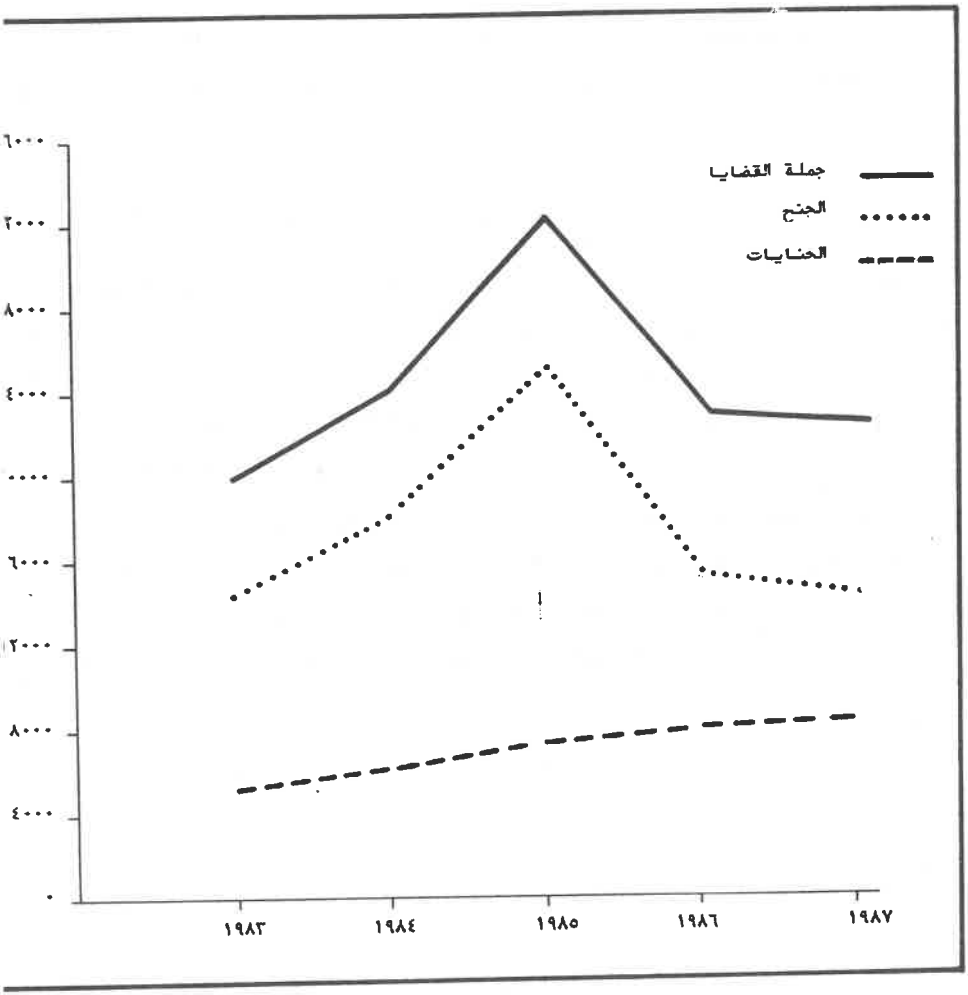

شكل رقم (١) تطور القضايا من سنة ١٩٨٣/١٩٨٧

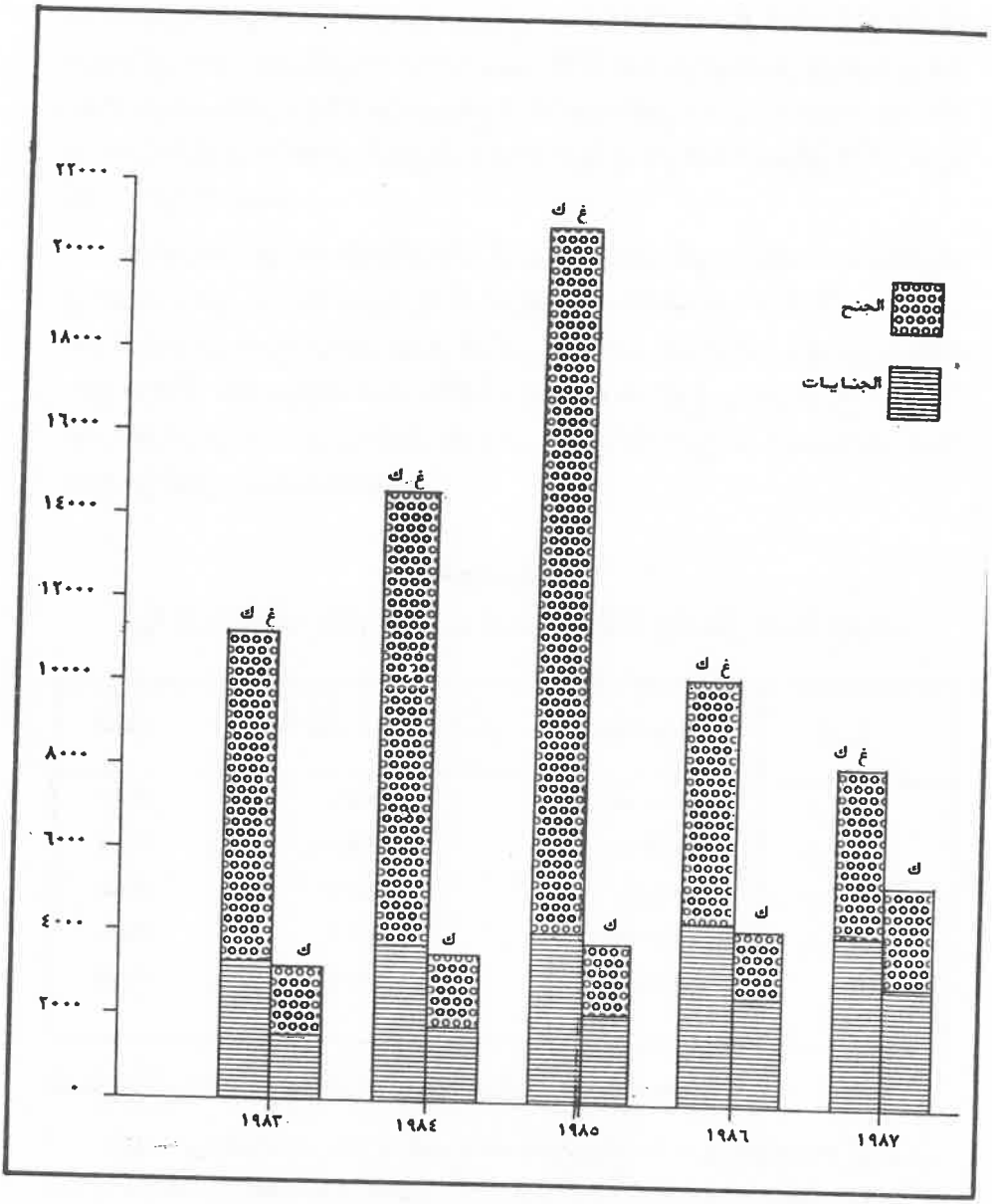

شكل رقم (٢) عدد القضايا والمتهمين فيها حسب الجنسية من ١٩٨٣/١٩٨٧

ومن الشكل (رقم ٢) نتبين أن عدد الجرائم بلغ ٢٠٠١٢ جريمة في عام ١٩٨٣ وبواقع ١٣٣٤ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. ويرتفع معدل الجرائم في عام ١٩٨٤ ليبلغ ٢٤١٩٥ جريمة، أي ١٥١٢ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. إلا أن عدد الجرائم وصل إلى ذورته في عام ١٩٨٥ حيث سجلت ٣٢٤٦٠ جريمة وبواقع ١٩٠٩ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. بعد ذلك بدأ مؤشر الجريمة في الانخفاض ليصل إلى ٢٢ر٤٤ جريمة في عام ١٩٨٧ وبواقع ١٢٢٩ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة.

إن أول نظرة على هذه المعدلات يمكن أن تضلل القارىء الذي سيعتقد أن عدد الجرائم في الكويت مرتفع وأن الحالة خطرة. إلا أن الواقع مخالف لذلك تماما وذلك لأن معظم هذه الجرائم تعتبر من الجنح كما هو مبين في الشكل رقم واحد، كما أن السبب في رفع معدلات الجنح هو مخالفة نظام جوازات السفر والإقامة والتسلل، وهذا النوع من الجرائم رفع من المعدل العام للجرائم كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، مع أن هذا النوع من القضايا تعتبر جريمة امتناع عن الفعل وليست جريمة فعل.

جدول رقم (٢)
نسبة قضايا مخالفة نظام جوازات السفر والإقامة والتسلل لجملة الجرائم

السنة	مخالفة نظام جوازات السفر	جملة الجرائم	النسبة
١٩٨٣	٦٧٩١	٢٠٠٥٧	٣٣ر٨٪
١٩٨٤	١١٤٩٠	٢٤١٩٥	٤٧ر٤٪
١٩٨٥	١٧٦٣١	٣٢٤٦٠	٥٤ر٣٪
١٩٨٦	٧٣٣٢	٢١٢٥٣	٣٤ر٤٪
١٩٨٧	٥٠٠٧	٢٢٧٤٤	٢٢٪

المصدر: وزارة العدل ـ إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن مجموع هذه الجرائم بلغ ٦٧٩١ في عام ١٩٨٣ أي بنسبة ٣٣ر٨٪ من مجموع القضايا في الكويت لتلك السنة، وفي عام ١٩٨٤ ارتفعت النسبة إلى ٤٧ر٤٪ بينما بلغت أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٥ حيث سجلت ٥٤٪ من مجموع الجرائم في الكويت.

ومن المعروف أن الكويت تعرضت لبعض حوادث التفجيرات في عام ١٩٨٣ والأعوام التالية له، حيث استهدفت هذه التفجيرات بعض السفارات الأجنبية في الكويت وبعض المرافق الحكومية المهمة. ولذلك قامت الحكومة بالتشديد على مخالفي قانون الإقامة ومعاقبتهم، كما قامت الحكومة بترحيل كل من تدور حوله الشبهات عن الكويت. وقد أدى هذا بالطبع إلى ارتفاع نسبة الجنح والجرائم بشكل عام في هذه الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧). ولقد أدت هذه الإجراءات المتشددة من قبل الحكومة إلى استجابة المخالفين لتطبيق قانون الإقامة، لهذا نجد أن نسبة هذه الجرائم إلى مجموع الجرائم العامة في الكويت بلغت ٢٢٪ في عام ١٩٨٧.

أما جرائم الجنايات فإنها تزداد بمعدل طفيف مع الزيادة السكانية المطردة. ففي عام ١٩٨٣ كان مجموع الجنايات ٥٧٠٩ أي بواقع ٣٧٤ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. واستمرت الزيادة في عدد الجنايات تسير ببطء كما هو مبين في الشكل رقم (١) حتى بلغت ٨١٥٥ جناية في عام ١٩٨٧ وبواقع ٤٣٦ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة من السكان.

٤ ـ التوزيع المكاني للجرائم:

وبعد أن ناقشنا التطور في عدد الجرائم للسنوات الخمس من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧ سنبين الآن التوزيع المكاني للجرائم (جنايات وجنح) حسب المحافظات الأربع[١٦]. وفي البداية يجب أن نذكر أن الجرائم تسجل في الكويت في مكان وقوع الجريمة وليس تبعا لمحل إقامة مرتكبيها. ولهذا فإن تركز الجرائم في محافظة معينة لا يعني بالضرورة احتواءها على نسبة كبيرة من المجرمين فيمكن أن يكون هؤلاء المجرمون من قاطني المحافظات الأخرى. أما النقطة التي يجب توضيحها هي عدم وجود اختلافات جوهرية بين أنماط الجريمة في السنوات الخمس المدروسة، ولذلك فإن الباحث سيركز على عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ مع الإشارة بشكل سريع للأعوام الأخرى وذلك منعا للتكرار الممل.

٤ ـ أ ـ الجنايات والجنح لعام ١٩٨٣

توضح الخريطة رقم (١) المتهمين في الجنايات والجنح حسب الجنسية في المحافظات الأربع في عام ١٩٨٣. ومن النظرة الأولى للخريطة يتضح أن عدد الجرائم في محافظة العاصمة يفوق غيرها من المحافظات الأخرى. وتحتل محافظة حولي المرتبة الثانية ثم محافظة الأحمدي وأخيرا محافظة الجهراء. كما يتضح أن نسبة جرائم غير الكويتيين أعلى من نسبة جرائم الكويتيين.

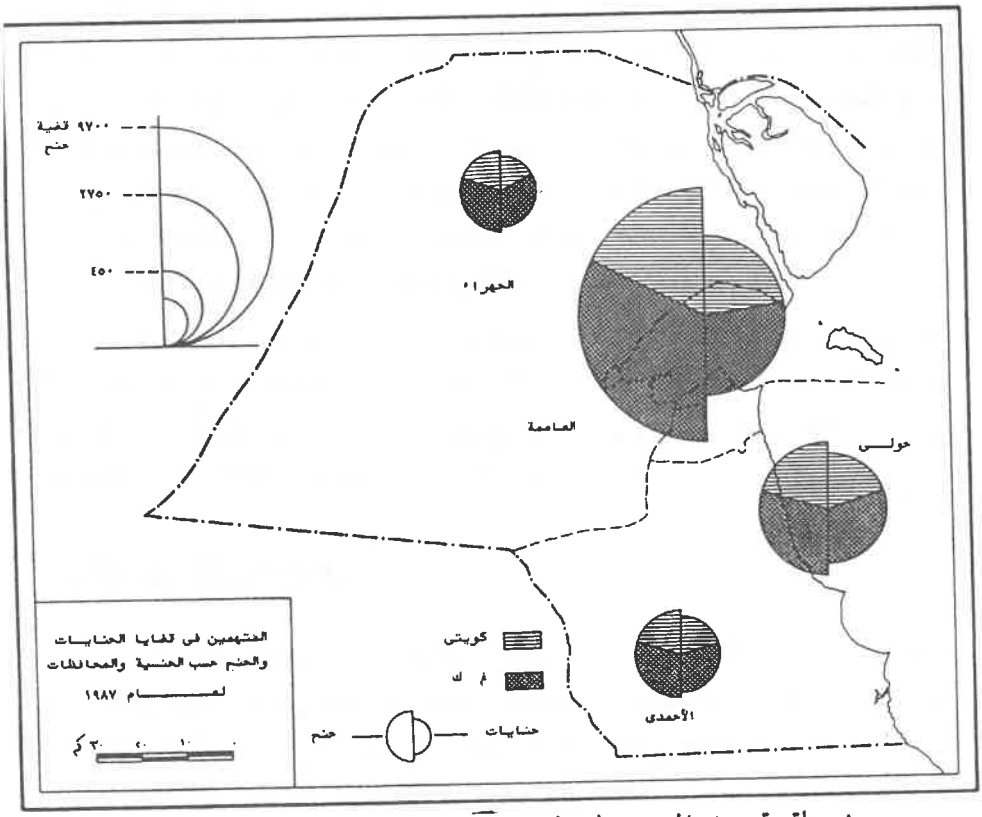

خريطة رقم (١) المتهمون في الجنايات والجنح حسب الجنسية لعام ١٩٨٣م

والآن سنحاول أن نفصل بين الجنايات والجنح ونشرح توزيعها المكانى كلا على حدة.

بلغت عدد الجنايات المسجلة في عام ١٩٨٣ (٥٧٠٩) جناية بواقع ٣٦٥ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. ارتكب الكويتيون ١٣١٩ جريمة وغير الكويتيين ٣٠٦٠ جريمة. ومن الملاحظ أن هناك فرقا بين مجموع الجرائم بشكل عام وبين مجموع جرائم الكويتيين وغير الكويتيين، وهذا ينسحب على كل الأعوام (في الجنايات والجنح). والسبب في ذلك هو وجود عدد غير قليل من الجرائم التي تسجل ضد مجهول أو غير مبين الجنسية. ويوضح الجدول رقم (٣) عدد المتهمين في الجنايات حسب المحافظات في عام ١٩٨٣.

جدول رقم (٣)
عدد المتهمين في الجنايات حسب المحافظات في عام ١٩٨٣

المحافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنايات	٢٤٦٣	١٤٧٥	١٩٩٢	٢٠٤	٧٤٤	٢٤٤	٥٧٤	٢٠٥	٥٧٧٣
كويتيون	٦٥٥	١٠٩١	٣٣٣	١٢٩	١٨٠	١٢٢	١٥١	٧٠ر٥	١٣١٩
غير كويتيين	١٤٧١	١٣٧٤	٩٨٦	١٤٤	٣١٩	٢٠٣	٢٨٤	٤٣٠	٣٠٦٠

المصدر: وزارة العدل ـ إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

وتعتبر محافظة العاصمة الأولى في عدد الجنايات التي بلغت ٢٤٦٣ جناية وبنسبة ٤٣٪ من مجموع الجنايات في الكويت (بمعدل ١٤٧٥ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة). ويرجع سبب ازدياد الجنايات في العاصمة إلى أنها المركز التجاري الرئيسي في الكويت، إذ تتركز بها معظم الأسواق، ولذلك فهي أكثر من غيرها عرضة للحوادث على الرغم من أنها تضم أقل تركز للسكان بين المحافظات الأربع. وتأتي جرائم إصدار شيكات بدون رصيد (٧٧٠ قضية) في مقدمة الجرائم في العاصمة، وفي المرتبة الثانية جرائم السرقة (٤٥٠) فالنصب والتزوير (٣٢٦) وأخيراً الاعتداء والضرب (٣٤٠).

وكما هو موضح في الجدول رقم (٣) فإن الكويتيين ارتكبوا ٦٥٥ جناية في محافظة العاصمة منها ٢٧٩ جريمة تتعلق بإصدار شيكات بدون رصيد ثم الاتجار بالمخدرات (٨٢ قضية)، فجرائم السرقة (٧٤ قضية). أما غير الكويتيين فقد ارتكبوا ١٤٧١ جناية في مقدمتها إصدار شيكات بدون رصيد (٤٢٩) ويلي ذلك النصب والتزوير (٢٥٦) فجرائم السرقة (١٩٥) وأخيراً الضرب والاعتداء (١٦٣) جريمة.

وتحتل محافظة حولي المرتبة الثانية بمجموع ١٩٢٩ جناية وبمعدل ٢٠٤ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وكانت جرائم السرقة في مقدمة هذه الجرائم (٦١٥)، ثم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (٣٦٨) فالاعتداء والضرب (٣١٩) وأخيراً إصدار شيكات بدون رصيد. وقد بلغت الجنايات المسجلة ضد الكويتيين ٣٣٣ بواقع ١٢٩ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة بينما بلغت جرائم غير الكويتيين ٩٨٦ جناية وبواقع ١٤٤ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. أما أهم جرائم الكويتيين في هذه المحافظة فهي إصدار شيكات بدون رصيد (٨٦) ثم الجرائم

المخلة بالأخلاق والآداب العامة (٦٠) وأخيراً الاعتداء والضرب (٦٠). وكانت الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في مقدمة جرائم غير الكويتيين (٢٦٦ جناية)، ثم جريمة الاعتداء والضرب (٢٣٩) وفي المرتبة الثالثة إصدار شيكات بدون رصيد (١٥٧) وأخيراً جرائم السرقة (١٢٦).

وتأتي محافظة الأحمدي في المركز الثالث بمجموع ٧٤٤ جناية أي بمعدل ٢٤٤ جناية لكل ١٠٠و٠٠٠ نسمة. وتعتبر السرقة أهم الجنايات في هذه المحافظة (١٩١) ثم جرائم الاعتداء والضرب (١٦٣) وأخيراً الجرائم الأخلاقية.

أما فيما يتعلق بجرائم الكويتيين فقد بلغت ١٨٠ جريمة وبواقع ١٢٢ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وتنحصر جرائم الكويتيين في الاعتداء والضرب. ثم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وأخيرا إصدار شيكات بدون رصيد. هذا وقد سجلت ٣١٩ جناية ضد غير الكويتيين بمعدل ٢٠٣ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. ولا تختلف جرائم غير الكويتيين عن جرائم الكويتيين في هذه المحافظة، فهي إما الضرب والاعتداء، أو الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وأخيراً إصدار شيكات بدون رصيد.

وتحتل محافظة الجهراء المركز الأخير بمجموع ٥٧٣ جناية أي بمعدل ٢٠٥ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وتعتبر جرائم السرقة هي الأولى (٣٣) ثم جرائم الاعتداء والضرب (١١٥) وأخيراً الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (٧٣). وقد بلغت جرائم الكويتيين ١٥١ جناية بواقع ٥و٧٠ جناية لكل ١٠٠و٠٠٠ بينما بلغت جرائم غير الكويتيين ٨٤ جريمة وبواقع ٤٣٠ جناية لكل ١٠٠ر٠٠٠.

وتعتبر هذه النسب مرتفعة إلى حد ما. ويعود السبب في الواقع إلى بعض التعقيدات السكانية في هذه المحافظة التي تقطنها نسبة كبيرة من فئة (البدون) التي لا تحمل أي جنسية. وتكمن المشكلة في أن جرائم هذه الفئة تصنف تحت بند غير الكويتيين في الوقت الذي كانوا يعتبرون كويتيين في الإحصاءات السكانية. لهذا فإن مجموع غير الكويتيين كان قليلا في الإحصاء، وهذا ما كان يرفع معدل جرائم غير الكويتيين في هذه المحافظة.

هذا ما يتعلق بالجنايات، أما الجنح، فإن الجدول رقم (٤) يبين عدد المتهمين في الجنح الواردة حسب المحافظات الأربع لعام ١٩٨٣.

جدول (٤)
المتهمون بالجنح حسب المحافظات في عام ١٩٨٣

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنح	٨٦٨٣	٥١٩٩	٢٦٦٦	٢٨٢	١٥٩٦	٢٥٣	١٣٥٨	٤٨٥	١٤٣٠٢
كويتيون	٩٣٨	٥٦٢	٩٣٢	٣١١	٧٤٢	٥٠٤	٥١٧	٢٤١	٣١٢٩
غير كويتيين	٧٦٨٦	٧١٨٣	١٧٠٧	٢٤٩	٨٤١	٥٣٥	٨٢٠	٢٤٢	١١٠٥٤

المصدر: وزارة العدل: إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

يتضح من الجدول السابق أن عدد الجنح بلغ ١٤٣٠٣ في عام ١٩٨٣ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وتحتل العاصمة المركز الأول بمجموع ٨٦٨٣ أي بمعدل ٥١٩٩ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠نسمة. إن هذا لا يدل على ارتفاع معدل الجريمة هنا، خاصة وأن ٦٢١٨ جنحة منها (أو ٧٢٪) تتعلق بمخالفة نظام جوازات السفر والإقامة والتسلل. ويخص الكويتيين في هذه المحافظة ٩٣٨ جنحة بمعدل ٥٦٢ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة وتنحصر جرائم الكويتيين في الاعتداء والضرب (٢٢٤) ثم مخالفات مرورية (٢٠٢) وأخيراً السرقة.

أما مجموع جرائم غير الكويتيين فقد بلغت ٧٦٨٦ جنحة منها ٦١٧٣ جنحة تتعلق بمخالفة نظام جوازات السفر والإقامة والتسلل. وهنا يجب أن نذكر ثانية أنه ليس بالضرورة أن يكون هؤلاء المخالفون من سكان محافظة العاصمة، بل منهم من ألقي القبض عليهم أثناء وجودهم في المنطقة. أما الجرائم الأخرى لغير الكويتيين فهي الاعتداء والضرب (٣٩٥) ثم جرائم السرقة (٢٤٩).

وتعتبر محافظة حولي الثانية في عدد الجنح (٢٦٦٦ جنحة) وبواقع ٢٨٢ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وبلغ مجموع الجنح المسجلة ضد الكويتيين ٩٣٢ بواقع ٣٦١ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠. وتنحصر هذه الجنح في الضرب والاعتداء وتناول الخمور وأخيراً مخالفات وقضايا مرورية. أما غير الكويتيين فقد ارتكبوا ١٧٠٧ جنحة، بواقع ٢٤٩ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وفي مقدمة هذه الجنح الاعتداء والضرب (٥٤١) ثم مخالفة نظام جوازات السفر والإقامة، وأخيراً جرائم السرقة.

تحتل محافظة الأحمدي المركز الثالث بمجموع ١٥٩٦ جنحة وبمعدل ٢٥٣ جنحة لكل ١٠٠و٠٠٠ نسمة. وتنحصر الجنح بين الاعتداء والضرب ومخالفة الإقامة وتناول الخمور. وفيما يخص الكويتيين فقد سجلت ضدهم ٧٤٢ جنحة (٥٠٤ جنحة/ ١٠٠ر٠٠٠ نسمة). ومعظم الجنح هنا إما الاعتداء والضرب وإما قضايا مرورية. أما غير الكويتيين فقد ارتكبوا ٨٤١ جنحة (٥٣٥ جنحة/ ١٠٠ر٠٠٠ نسمة). وتنحصر جرائم غير الكويتيين بهذه المحافظة في الاعتداء والضرب ثم جرائم السرقة.

وتحتل محافظة الأحمدي المركز الثالث بمجموع ١٥٩٦ جنحة وبمعدل ٢٥٣ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. وتنحصر الجنح بين الاعتداء والضرب ومخالفة الإقامة وتناول الخمور. وفيما يخص الكويتيين فقد سجلت ضدهم ٧٤٢ جنحة (٥٠٤ جنحة /١٠٠ر٠٠٠ نسمة). ومعظم الجنح هنا إما الاعتداء والضرب وإما قضايا مرورية. أما غير الكويتيين فقد ارتكبوا ٨٤١ جنحة (٥٣٥ جنحة /١٠٠ر٠٠٠ نسمة). وتنحصر جرائم غير الكويتيين بهذه المحافظة في الاعتداء والضرب ثم جرائم السرقة.

وتحتل محافظة الجهراء المرتبة الأخيرة بمجموع ١٣٥٨ جنحة (٤٨٥ جنحة /١٠٠ر٠٠٠ نسمة) وقد سجلت ٥١٧ جنحة ضد الكويتيين (٢٤١ جنحة/ ١٠٠ر٠٠٠ نسمة). وأهم هذه الجنح هي المخالفات المرورية (٢٠١) ثم الاعتداء والضرب. أما غير الكويتيين فقد ارتكبوا ٨٢٠ جنحة وبواقع ١٢٤٢ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة. ومعظم جنح غير الكويتيين هنا إما مخالفات لقوانين الإقامة أو الاعتداء والضرب وتناول الخمور.

مما تقدم يتضح أن محافظة العاصمة سجلت أعلى عدد في الجرائم، كما أن نسبة الجرائم إلى عدد السكان كان مرتفعا جدا. أما أهم الجرائم في محافظة العاصمة فهي إصدار شيكات بدون رصيد. والسبب الذي رفع نسبة هذه الجريمة هو أزمة سوق المناخ (أزمة انهيار سوق الأوراق المالية) التي وقعت بالكويت في نهاية عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٣ والتي ما زالت آثارها قائمة حتى الوقت الحالي. وقد تسببت هذه الأزمة في عجز كثير من الأفراد عن الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الآخرين. والسبب في ارتفاع هذه الجرائم في محافظة العاصمة دون غيرها من المحافظات الأخرى هو لجوء المتخاصمين في قضايا الشيكات إلى نيابة العاصمة حيث يتم تسجيل القضية فيها. أما الجريمة الأخرى في هذه العاصمة فهي جنحة مخالفة قانون الإقامة والتسلل. وكما أوردنا من قبل فإن حوادث التفجيرات جعلت الحكومة تتشدد في معاقبة مخالفي قانون الإقامة. أما السبب في ارتفاع نسبة هذه الجنحة في محافظة العاصمة فهو أن جرائم الدخول غير المشروع للكويت تحال جميعها إلى محافظة العاصمة أينما وقعت.

٤ ـ ب ـ الجنايات والجنح لعام ١٩٨٤

توضح الخريطة رقم (٢) المتهمين في الجنايات والجنح حسب الجنسية في المحافظات الأربع.

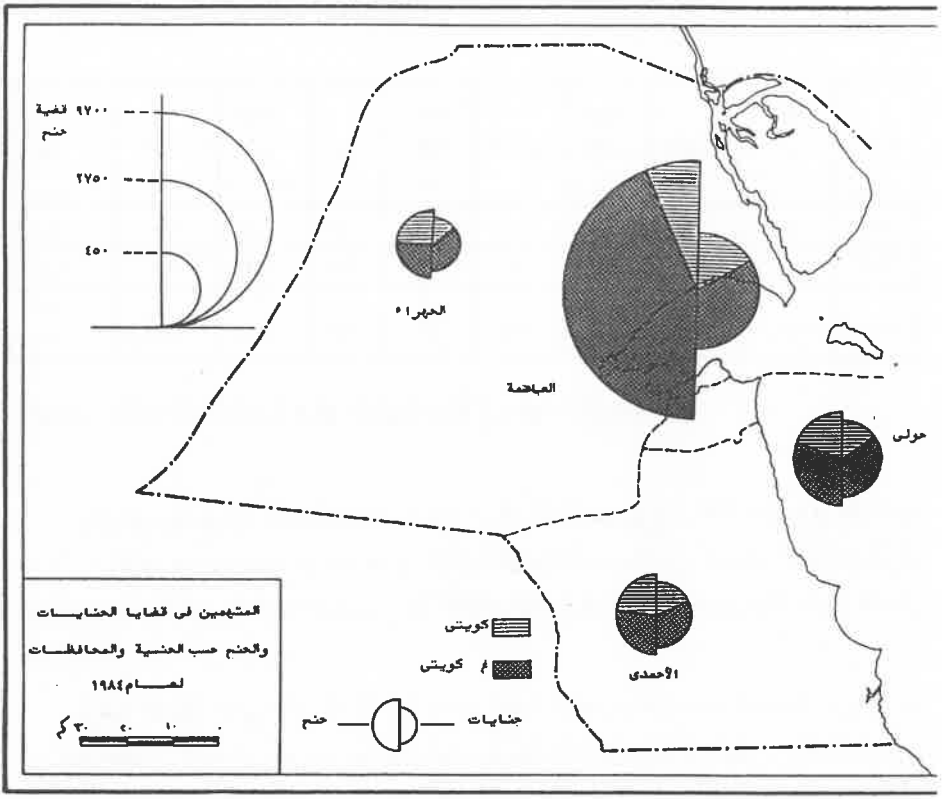

خريطة رقم (٢): المتهمون في الجنايات والجنح حسب الجنسية في المحافظات الأربع.

أما الجنايات فقد بلغت ٦١٠٤ جناية بمعدل ٣٧٤ جنايـة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمـة كما هـو مبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
المتهمون في الجنايات الواردة حسب المحافظات لعام ١٩٨٤

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنايات	٢٩٠٢	١٧٣٧	١٨٠٣	١٩١	٨٤٢	٢٧٦	٥٥٧	١٩٩	٦١٠٤
كويتيون	٨٣٤	١٣٩٠	٣٦٥	١٣١	١٧٣	١١٧	١٢٠	٥٦	١٤٩٢
غير كويتيين	١٦٧٦	١٥٦٦	٨٧٠	١٢٧	٣٣٩	٣١٥	٣٠٠	٤٥٤	٣١٨٥

المصدر : وزارة العدل إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

وكما هو واضح فإن محافظة العاصمة تمثل المركز الأول بمجموع ٢٩٠٢ جنـاية في مقـدمتها إصدار شيكات بدون رصيد ثم السرقة في المركز الثاني والنصب والتزوير وخيانة الأمانة في المركز الثالث، وهذه تتركز بين غير الكويتيين. ولا يختلف الوضع في محافظتي حـولي والأحمدي عنـه في عام ١٩٨٣.

وتحتل محافظة الجهراء المرتبة الأخيرة بمقدار ٥٥٧ جناية. وتنفرد هذه المحافظة عن غـيرها من المحـافظات الأخـرى بجريمـة حيازة أسلحـة ناريـة وذخيرة بـدون ترخيص، وذلـك لسببين رئيسيين: أولهما أن منطقة الجهراء تقع على منفذ الحدود الشمالية لدولـة الكويت، وتكـثر في هذه المنطقة حوادث التهريب مما يؤدي إلى وقوع مصادمات بين قوات الشرطـة والمهربـين، وبالـطبع فإن هؤلاء المهربين يستخدمون السلاح لمقاومة الشرطة. أما السبب الآخر فهو أن غالبية سكـان هذه المحافظة من أصول بدوية وما زالوا متمسكين بتقاليـد الباديـة التي تجعل من وجـود السلاح أمراً شبه ضروري.

أما الجنح فهي موضحة في الجدول رقم (٦). وكالعادة فإن محافظة العاصمة تحتل المركز
ول بمجموع ١٤٣٢٢ جنحة، ٥ر٧٩٪ منها تعتبر مخالفات لنظام الإقامة والتسلل، ثم جرائم
عتداء والضرب ومخالفات مرورية، كما تكثر مخالفة قانون الخدمة العسكرية بالنسبة للكويتيين
ا. ومن المعروف أن قضايا التجنيد كلها تحال إلى محافظة العاصمة أينما كان محل إقامة
خالف. وكالعادة فإن محافظة حولي تأتي الثانية بعد العاصمة ثم محافظة الأحمدي وأخيرًا
هراء. ومن الملاحظ هنا ارتفاع نسبة مخالفي قانون محو الأمية بالنسبة للكويتيين من سكان
فظتي الأحمدي والجهراء.

جدول رقم (٦)
المتهمون في الجنح حسب الجنسية لعام ١٩٨٤

نظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
ح	١٤٣٢٢	٨٥٧٦	١٦٩٨	١٨٠	١٠٩٤	٣٥٨	٩٧٧	٣٤٩	١٨٠٩١
تيون	١٧٧٣	٢٩٥٥	٦٦٠	٢٥٦	٥١١	٣٤٧	٤٩٥	٢٣١	٣٤٣٩
ر تيين	١٢٥١٢	١١٦٩٣	١٠٣٣	١٥١	٥٧٧	٣٦٧	٤٨٠	٧٢٧	١٤٦٠٢

صدر: وزارة العدل : إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

ـ حـ ـ الجنايات والجنح لعام ١٩٨٥

فيما يأتي خريطة توضح المتهمين بالجنايات والجنح حسب الجنسية في المحافظات الأربعة
م ١٩٨٥.

خريطة رقم (٣)
المتهمون في الجنايات والجنح حسب الجنسية والمحافظة لعام ١٩٨٥

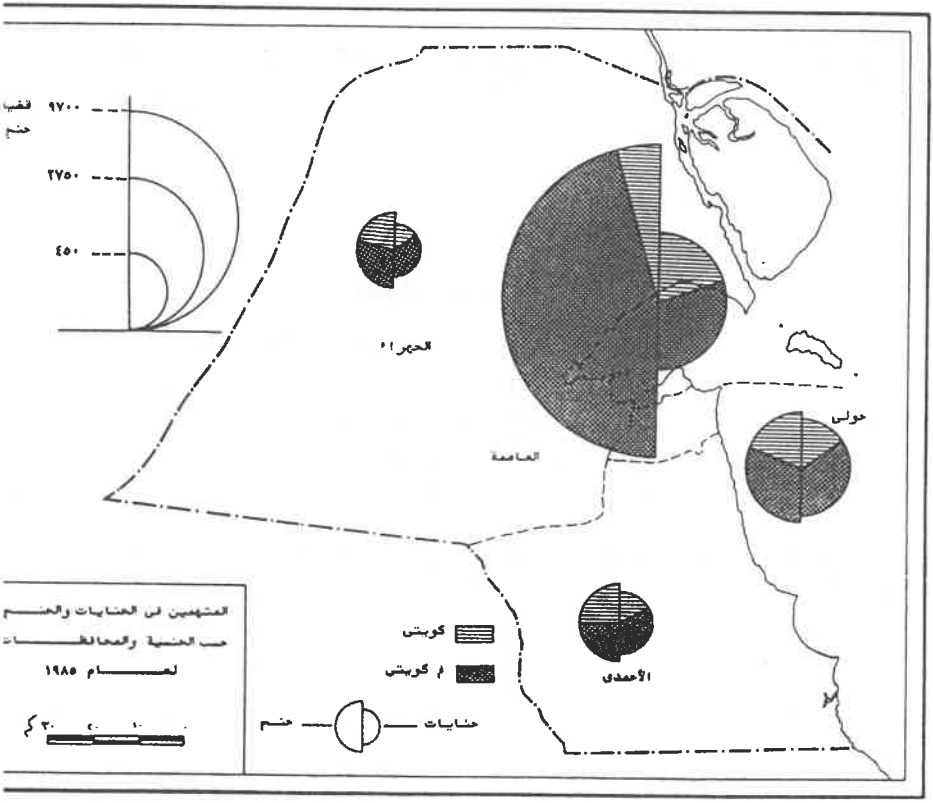

ويوضح الجدول رقم (٧) عدد المتهمين في الجنايات حسب الجنسية في المحافظات الأربع لعام ١٩٨٥ وتقدر الجنايات بحوالي ٧٤٤٢ جناية أي بارتفاع قليل عن الجنايات لعام ٩٨٤ التي بلغ عددها ٦١٠٤ جناية.

جدول رقم (٧)
المتهمون في الجنايات حسب الجنسية لعام ١٩٨٥

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنايات	٣٦٨٦	٢٢٠٧	٢١٤٤	٢٢٧	٩٧٩	٣٢١	٦٣٣	٢٢٦	٧٤٤٢
كويتيون	١٢٨٨	٢١٤٦	٤٦٢	١٧٩	٢٠٦	١٤٠	١٢٧	٥٩	٢٠٨٣
غير كويتيين	١٩١٣	١٧٨٦	١٠٤٩	١٣٣	٣٧٦	٢٣٩	٣٠٨	٤٦	٣٦٤٦

المصدر: وزارة العدل ـ مركز إدارة المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

وكالعادة تأتي محافظة العاصمة في المقدمة بمجموع ٣٦٨٦ جناية يتعلق معظمها بإصدار شيكات بدون رصيد ثم الاعتداء والضرب وجرائم السرقة والنصب والتزوير وخيانة الأمانة. وتأتي محافظة حولي في المركز الثاني، ولا تختلف الجرائم هنا عن محافظة العاصمة فيما عدا ارتفاع نسبة الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وهي تكثر بين غير الكويتيين وغير العرب، ومعظمها مسجل ضد العمالة التي تعمل في المنازل كخدم. وتحتل محافظة الأحمدي المرتبة الثالثة وتليها محافظة الجهراء.

أما الجنح فقد بلغت في عام ١٩٨٥ حوالي ٢٥٠١٦ جنحة أي بزيادة قدرها حوالي ٧٠٠٠ جنحة بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ كما هو موضح في الجدول رقم (٨). ويرجع السبب في الارتفاع المفاجيء لعدد الجنح في عام ١٩٨٥ إلى تشدد الحكومة مع مخالفي قانون الإقامة والتسلل حفاظا على أمن واستقرار البلد، وذلك بسبب حوادث التفجيرات التي شهدتها الكويت في تلك الفترة. والجدير بالذكر أن مجموع المخالفين لقانون الإقامة والتسلل بلغ في عام ١٩٨٥، ١٧٦٣١ أي بنسبة ٧٠٪ من مجموع الجنح لتلك السنة.

جدول رقم (٨)
المتهمون في الجنح الواردة حسب الجنسية في المحافظات الأربع عام ١٩٨٥

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنح	٢٠٩٩٥	١٢٥٧١	١٩٩٢	٢٠٦	١١٨٨	٣٨٩	٨٩١	٣١٨	٢٥٠١٦
كويتيون	١٩٦٥	٣٢٧٥	٧٣٦	٢٨٥	٦٠٤	٤١٠	٣٨٥	١٨٠	٣٦٩٠
غير كويتيين	١٧٧٤٦	١٢٠٢	١٧٥	٥٧٩	٣٦٨	٥٠٤	٧٦٣	٢١٢٧٤	

المصدر: وزارة العدل: مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

وقد سجلت في محافظة العاصمة وحدها ٢٠٩٩٥ جنحة، ٨٤٪ منها تتعلق بمخالفة قانون الإقامة والتسلل. وتحتل محافظة حولي المرتبة الثانية، تليها محافظتا الأحمدي والجهراء.

٤ ـ د ـ الجنايات والجنح لعام ١٩٨٦

فيما يأتي خريطة توضح المتهمين بالجنايات والجنح لعام ١٩٨٦.

لا يختلف نمط الجريمة في هذه السنة عن غيرها من السنوات السابقة. فقد بلغ عدد الجنايات في هذه السنة ٨٠٠٧ جناية كما هو مبين في الجدول رقم (٩).

خريطة رقم (٤)
المتهمون في جرائم الجنايات والجنح حسب الجنسية والمحافظة لعام ١٩٨٦

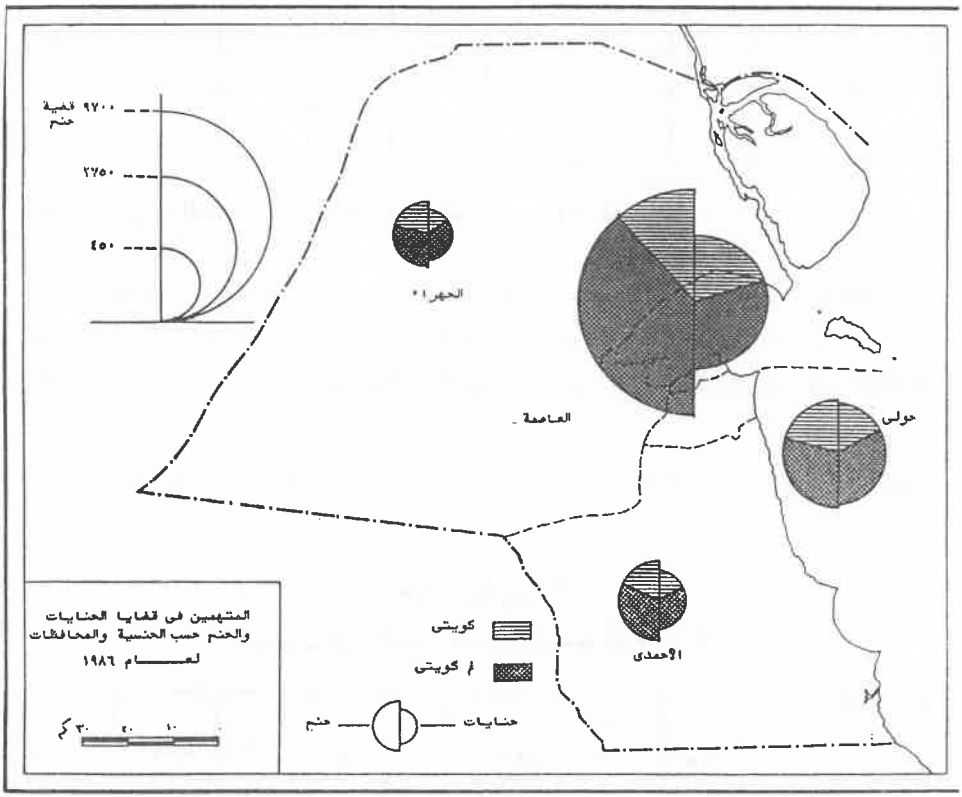

جدول (٩)
المتهمون في الجنايات حسب الجنسية في المحافظات الأربع
لعام ١٩٨٦

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنايات	١٤٥١	٢٤٨٥	٢٣٤٦	٢٤٨	٩١٧	٣٠٠	٥٩٣	٢١٢	٨٠٠٧
كويتيون	١٥٤٩	٢٥٨١	٦٢٤	٢٤٢	٢١٥	١٤٦	١٣٤	٦٣	٢٥٢٢
غير كويتيين	٢٢١٦	٢٠٧١	١٠٦٦	١٥٦	٣١٦	٢٢٩	٢٦٢	٣٩٧	٣٩٠٥

المصدر : وزارة العدل : إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت .

ويتضح من الجدول أن نصف هذه الجنايات وقعت في محافظة العاصمة ، نصفها يتعلق بقضايا إصدار شيكات بدون رصيد ثم الاعتداء والضرب وجرائم السرقة وأخيراً النصب والتزوير والاحتيال . وكالعادة تأتي محافظة حولي في المرتبة الثانية ثم الأحمدي وأخيراً محافظة الجهراء .

أما عن الجنح فقد بلغت سجلت ١٥٢٤٧ جنحة في عام ١٩٨٦ كما هو مبين في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)
المتهمون في الجنح حسب الجنسية لعام ١٩٨٦

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
جنيت	١١١٩٤	٦٧٠٣	٢١٥٣	٢٢٨	١١٨١	٣٨٧	٧١٩	٢٥٦	٥٢٤٧
كويتيون	٣٥٥٧	٤٢٦١	٩١٩	٣٥٦	٤٤٥	٣٠٢	٣٢٢	١٥٠	٤٢٤٣
غير كويتيين	٨٦٠٣	٨٠٤٠	١٢٢٩	١٧٩	٧٣١	٤٦٥	٣٩٧	٦٠١	٩٦٠

المصدر : وزارة العدل ـ إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت

ومن الملاحظ هنا انخفاض عدد الجنح بحوالي ١٠٠٠٠ جنحة تقريبا عن العام الذي سبقه وذلك لمراعاة غير الكويتيين لقانون الإقامة والسفر. وبعد ترحيل عدد من غير المرغوب فيهم عن الكويت. ولا تختلف طبيعة الجنح هنا عما كانت عليه في الأعوام السابقة لا من حيث المكان ولا من حيث نوع الجنح.

٤ ـ هـ ـ الجنايات والجنح لعام ١٩٨٧

توضح الخريطة رقم (٥) المتهمين في الجنايات والجنح لعام ١٩٨٧

خريطة رقم (٥)

المتهمون في الجنايات والجنح حسب الجنسية والمحافظة لعام ١٩٨٧

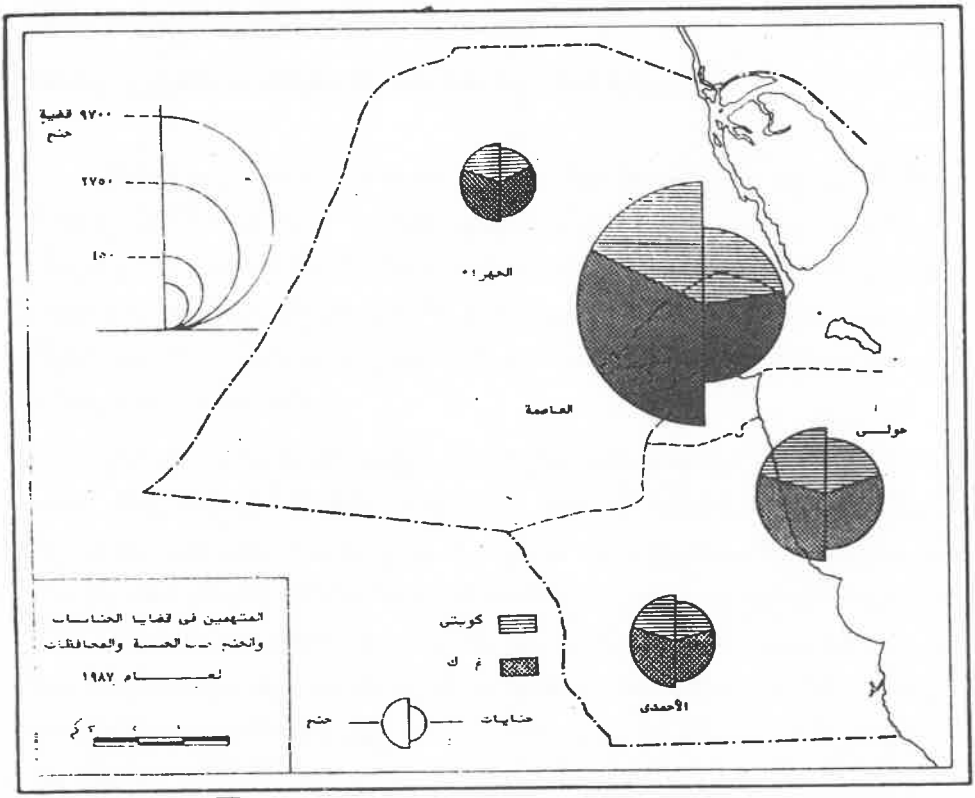

يبين الجدول رقم (١١) عدد المهتمين في الجنايات الواردة حسب الجنسية في المحافظات الأربع في عام ١٩٨٧ . وقد بلغ عدد الجنايات في تلك السنة ٨١٥٨ جناية.

جدول رقم (١١)
المتهمون في الجنايات الواردة حسب الجنسية لعام ١٩٨٧

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
الجنايات	٣٩٨٩	٢٣٨٨	٢٥٢٣	٢٦٧	٩٥٨	٣١٤-	٦٨٨	٢٣٨	٨١٥٨
كويتيون	١٦٨٢	٢٨٠٣	٧٤٢	٢٨٧	٢٦١	١٧٧	١٥٩	٧٤	٢٨٤٤
غير كويتيين	١٩٨٧	١٨٥٧	١١٦١	١٦٩	٣٧٣	٢٣٧	٢٩٠	٤٣٩	٣٨١١

المصدر : وزارة العدل ـ إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

وكما حدث في السنوات السابقة فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى عدد من الجنايات بمجموع ٣٩٨٩ جناية ١٦٦١ منها تتعلق بإصدار شيكات بدون رصيد. وقد سجلت ضد الكويتيين ١٦٨٢ جناية منها ٨٩٠ تخص إصدار شيكات بدون رصيد، ويلي ذلك في الأهمية جريمة الاعتداء والضرب والسرقة ثم الاتجار بالمخدرات (٥٩ قضية). وبالنسبة لغير الكويتيين فقد ارتكبوا ١٩٨٧ جناية تنحصر أيضا في إصدار شيكات بدون رصيد ثم السرقة والنصب والتزوير وأخيراً الاعتداء والضرب.

وكالعادة احتلت محافظة حولي المركز الثاني من حيث عدد الجنايات بمجموع ٢٥٢٣ جناية. يخص الكويتيين ٧٤٢ جناية وغيرهم ١١٦١ جناية. ولا تختلف طبيعة جرائم الكويتيين عن غيرهم حيث تنحصر الجرائم في إصدار شيكات بدون رصيد ثم الاعتداء والضرب والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة. أما محافظة الأحمدي فقد سجل فيها ٩٥٨ جناية منها ٢٦١ ارتكبها الكويتيون و٣٧٣ جناية لغير الكويتيين. وهنا أيضا تنحصر معظم الجرائم بين إصدار شيكات بدون رصيد والاعتداء والضرب ثم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة. وتحتل محافظة الجهراء المؤخرة بمجموع ٦٦٨ منها ١٥٩ سجلت ضد الكويتيين و٢٩٠ جناية ضد غير الكويتيين. ولا تختلف الجرائم هنا عن غيرها في المحافظات الأخرى.

أما بخصوص الجنح المسجلة في عام ١٩٨٧ فقد بلغت ١٤٦٠٠ جنحة بواقع ٧٨١ جنحة لكل ١٠٠ر٠٠٠ كما هو مبين في الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)
المتهمون في الجنح الواردة حسب الجنسية في المحافظات الأربع لعام ١٩٨٧

محافظة	العاصمة	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	حولي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الأحمدي	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجهراء	جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠	الجملة
الجنح	٩٧٧٣	٥٨٥٢	٢٧٤٨	٢٩١	١٢١٤	٤٦٥	٨٦٥	٣٠٨	١٤٦٠٠
كويتيون	٣٤١٢	٥٦٨٦	١١٣٦	٤٤٠	٤٨٤	٣٤١	٣٤١	١٥٩	٥٣٧٣
غير كويتيين	٦٢٨٨	٦٢٨٨	١٦٠٦	٢٣٤	٧٢١	٥٢٤	٧٩٣	٩١٣٩	

المصدر: وزارة العدل ـ إدارة مركز المعلومات الآلي ـ دولة الكويت.

لا يختلف نمط توزيع الجنح ونوعها في هذه السنة عنه في السنوات السابقة. فمحافظة العاصمة تأتي في المركز الأول من حيث عدد الجنح (٩٧٧٣ جنحة). وفي مقدمة هذه الجنح مخالفة نظام جوازات السفر والإقامة والتسلل بالنسبة لغير الكويتيين (٥٠٠٧ جنحة) بينما كانت مخالفة قانون الخدمة العسكرية تأتي في مقدمة جنح الكويتيين (١٥٠٩). ويلي ذلك المخالفات المرورية (١٠٧٥ قضية) ٧٠٪ منها مسجلة ضد الكويتيين وتأتي محافظة حولي في المركز الثاني بمجموع ٢٧٤٨ جنحة وفي مقدمة هذه الجنح هو الاعتداء والضرب ثم سوء استعمال الهاتف الذي ينتشر بين الكويتيين بنسبة أكبر من غيرهم (٢٠٢ جنحة). يلي ذلك جنحة التهديد والسب (٢١٢) فجرائم السرقة (١٨٩) والنصب والتزوير وخيانة الأمانة (١١٧) التي تنتشر بين غير الكويتيين.

وتأتي محافظة الأحمدي في المركز الثالث بمجموع ١٢١٤ جنحة وفي مقدمة هذه الجنح لاعتداء والضرب (٤٩٠) الذي يتساوى به الكويتيون مع غيرهم. ثم جرائم السرقة (١٠١) وهي تنتشر بين غير الكويتيين بصورة أكبر (٦٧ جريمة). وتأتي محافظة الجهراء في المؤخرة بمجموع ٨٦٥ جنحة منها ٣٤٢ قضية اعتداء وضرب ويتساوى الكويتيون مع غيرهم في هذه الجنحة. ثم مخالفة قانون الإقامة لغير الكويتيين (١٢٣) ثم تناول الخمور والمسكرات (٧٥)

وهي أيضا منتشر بالتساوي بين الكويتيين وغيرهم. ثم جرائم السرقة (٤٥) وهي منتشرة بين غير الكويتيين (٣٦) جريمة.

٥ - توزيع الجرائم حسب النوع والجنسية للسنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٧ :

في هذا الجزء سنوضح توزيع الجرائم بين الذكر والإناث حسب الجنسية لأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٧. ويوضح الجدول رقم (١٣) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب النوع والجنسية للسنوات ١٨٣ - ١٩٨٧، كما توضح الأشكال (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٧. ويتضح من الجدول (١٣) أن عدد الجرائم هو ٢٠٠٥٧ في عام ١٩٨٣ ارتكبت منها الإناث ٢٣١٩ جريمة. أي أن نسبة الجرائم عند الذكور بلغت ١٩٨٨ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة من الذكور بينما كانت عند الإناث ٣٤٧ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة من الإناث. وقد ارتفعت نسبة جرائم النساء في عام ١٩٨٤ إذ بلغت ٤٠٥ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة من النساء. وواصلت نسبة الجرائم في الارتفاع حيث بلغت عام ١٩٨٥، ٥٧٠ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من النساء وذلك بسبب كثرة المخالفات لقانون الإقامة وخاصة من غير الكويتيات. وبعد ذلك بدأ مؤشر الجريمة في الانخفاض حيث بلغت ٣٦٠ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٦ وأخيرا ٢٨٤ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث في عام ١٩٨٧.

وبما أن النمط العام لجرائم الإناث لا يختلف اختلافا جوهريا من سنة لأخرى سوف نركز على تحليل النمط العام لجرائم الإناث في عام ١٩٨٧ منعا للتكرار.

وكما أوضحنا سابقا فقد سجل في عام ١٩٨٧، ٢٣٧٥٧ قضية بين جناية وجنحة ارتكبت منها الإناث ٢٣٠٥ جريمة أي بمقدار ٧ر٩٪ من مجموع الجرائم. وقد بلغ مجموع قضايا الإناث الكويتيات ٥٢٥ جريمة وبواقع ١٤٢ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث. وتنحصر جرائم الكويتيات في الاعتداء والضرب (١٤٨ قضية) ثم جنحة التهديد والسب (٦٣ قضية) وسوء استعمال الهاتف (٥٩ قضية)، وأخيراً إصدار شيكات بدون رصيد (٥٠ قضية). أما غير الكويتيات فقد ارتكبن ١٧٦٠ جريمة وبواقع ٤٠١ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث. إن ارتفاع نسبة جرائم غير الكويتيات لا يدل على أن السلوك الانحرافي عند غير الكويتيات أعلى منه عند الكويتيات وذلك لأن ٧٥٧ جريمة من هذه الجرائم (أو ٥٨٪) هي مخالفة لنظام جوازات السفر والإقامة. بعد ذلك تنحصر جرائم غير الكويتيات في الاعتداء والضرب (٢٣١ قضية) ثم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (١٤١ قضية) وأخيرا جرائم السرقة (٩٧ قضية). كما

أن الملاحظ أن حوادث الشروع بالانتحار ترتفع بين غير الكويتيات لتبلغ ٨٠ حادثة بينما كانت عند الكويتيات ١٣ قضية.

مما سبق يتضح أن جرائم الإناث قليلة مقارنة مع جرائم الذكور، وهذا أمر طبيعي في كل دول العالم. وتنخفض نسبة جرائم الإناث الكويتيات عنها عند غير الكويتيات. أما أهم أنواع جرائم الإناث فهي الاعتداء والضرب (إذا ما استثنينا مخالفة قانون الإقامة عند غير الكؤيتيات) بين الكويتيات وغير الكويتيات. وفي المرتبة الثانية تأتي جريمة إصدار شيكات بدون رصيد والتي تنتشر بشكل رئيسي عند الكويتيات فقط، بينما ترتفع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة عند غير الكويتيات. كما أن جرائم السرقة تكون أعلى عند غير الكويتيات (٢٢ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث) بينما بلغت عند الكويتيات (٤ر٣ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث). كذلك فإن جريمة النصب والتزوير وخيانة الأمانة عند غير الكويتيات بلغت ١٤ جريمة لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث في حين كانت عند الكويتيات ٦ جرائم لكل ١٠٠ر٠٠٠ من الإناث فيما عدا ذلك فإن الاختلافات تكاد تكون معدومة بين الكويتيات وغير الكويتيات.

جدول رقم (١٣)

عدد القضايا والمتهمين فيها حسب النوع والجنسية ـ للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧

السنوات		كويتي			غير كويتي			غير مبين			مجهول	المجموع		
		ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	انثى	جملة		ذكر	أنثى	جملة
١٩٨٣	جنايات	١٢٣٢	٨٧	١٣١٩	٢٨٠٣	٢٥٧	٣٠٦٠	٢٣٥	٨	٢٤٣	١٠٨٧	٥٣٥٧	٣٥٢	٥٧٠٩
	جنح	٢٨٨٦	٢٨٥	٣١٧١	٩٣٩٠	١٦٦٦	١١٠٥٦	١٠٥	١٦	١٢١	—	١٢٣٨١	١٩٦٧	١٤٣٤٨
	جملة	٤١١٨	٣٧٢	٤٤٩٠	١٢١٩٣	١٩٢٣	١٤١١٦	٣٤٠	٢٤	٣٦٤	١٠٨٧	١٧٧٣٨	٢٣١٩	٢٠٠٥٧
١٩٨٤	جنايات	١٤١٣	٨٠	١٤٩٢	٢٨٧٥	٣١٠	٣١٨٥	٢٨٧	٧	٢٩٤	١١٣٣	٥٧٠٧	٣٩٧	٦١٠٤
	جنح	٣١٨٧	٢٥٢	٣٤٣٩	١٢٣٩٢	٢٢١٠	١٤٦٠٢	٥٠	٠	٥٠	٠٠٠	١٥٦٢٩	٢٤٦٢	١٨٠٩١
	جملة	٤٥٩٩	٣٣٢	٤٩٣١	١٥٢٦٧	٢٥٢٠	١٧٧٨٧	٣٣٧	٧	٣٤٤	١١٣٣	٢١٣٣٦	٢٨٥٩	٢٤١٩٥
١٩٨٥	جنايات	١٩٧٣	١١٠	٢٠٨٣	٣٢٩٤	٣٥٢	٣٦٤٦	٤٢٨	٢٣	٤٥١	١٢٦٢	٦٩٥٧	٤٨٥	٧٤٤٢
	جنح	٣٣٦٩	٣٢٣	٣٦٩٢	١٧٨٨٠	٣٣٩٤	٢١٢٧٤	٤٨	٤	٥٢	٠٠٠	٢١٢٩٧	٣٧٢١	٢٥٠١٨
	جملة	٥٣٤٢	٤٣٣	٥٧٧٥	٢١١٧٤	٣٧٤٦	٢٤٩٢٠	٤٧٦	٢٧	٥٠٣	١٢٦٢	٢٨٢٥٤	٤٢٠٦	٣٢٤٦٠
١٩٨٦	جنايات	٢٣٨٩	١٣٢	٢٥٢١	٣٥٤٨	٣٥٧	٣٩٠٥	٣٥٧	٢٠	٣٧٧	١٢٠٣	٧٤٩٧	٥٠٩	٨٠٠٦
	جنح	٣٨٨٥	٣٥٨	٤٢٤٣	٩٠٤٧	١٩١٣	١٠٩٦٠	٣٩	٥	٤٤	٠٠٠	١٢٩٧١	٢٢٧٦	١٥٢٤٧
	جملة	٦٢٧٤	٤٩٠	٦٧٦٤	١٢٥٩٥	٢٢٧٠	١٤٨٦٥	٣٩٦	٢٥	٤٢١	١٢٠٣	٢٠٤٦٨	٢٧٨٥	٢٣٢٥٣
١٩٨٧	جنايات	٢٦٨٢	١٦٢	٢٨٤٤	٣٣٥٥	٤٥٥	٣٨١٠	٢٢١	١٤	٢٣٥	١٢٦٨	٧٥٢٦	٦٣١	٨١٥٧
	جنح	٥٠١٠	٣٦٣	٥٣٧٣	٧٨٣٤	١٣٠٥	٩١٣٩	٨٢	٦	٨٨	٠٠٠	١٢٩٢٦	١٦٧٤	١٤٦٠٠
	جملة	٧٦٩٢	٥٢٥	٨٢١٧	١١١٨٩	١٧٦٠	١٢٩٤٩	٣٠٣	٢٠	٣٢٣	١٢٦٨	٢٠٤٥٢	٢٣٠٥	٢٣٧٥٧

شكل رقم (٣) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٨٣

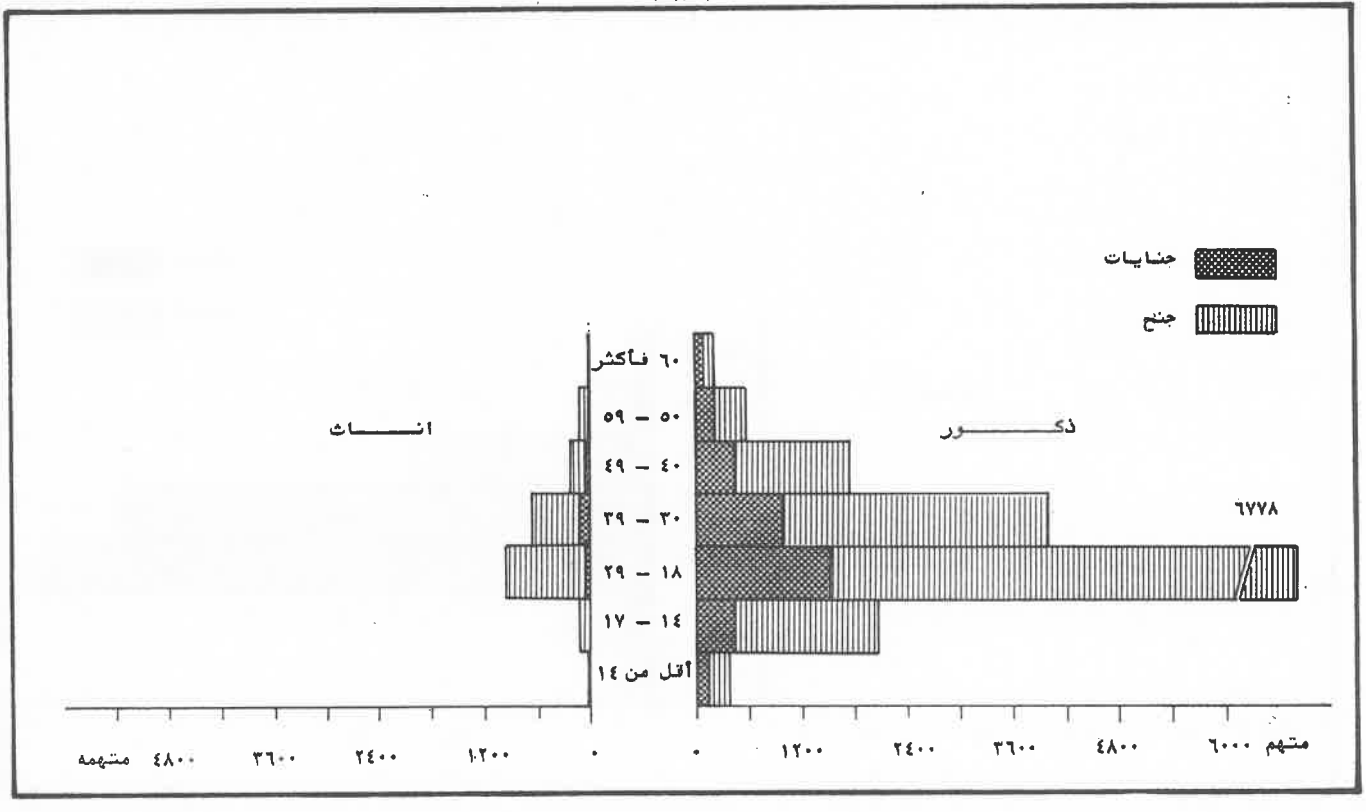

شكل رقم (٤) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٨٤

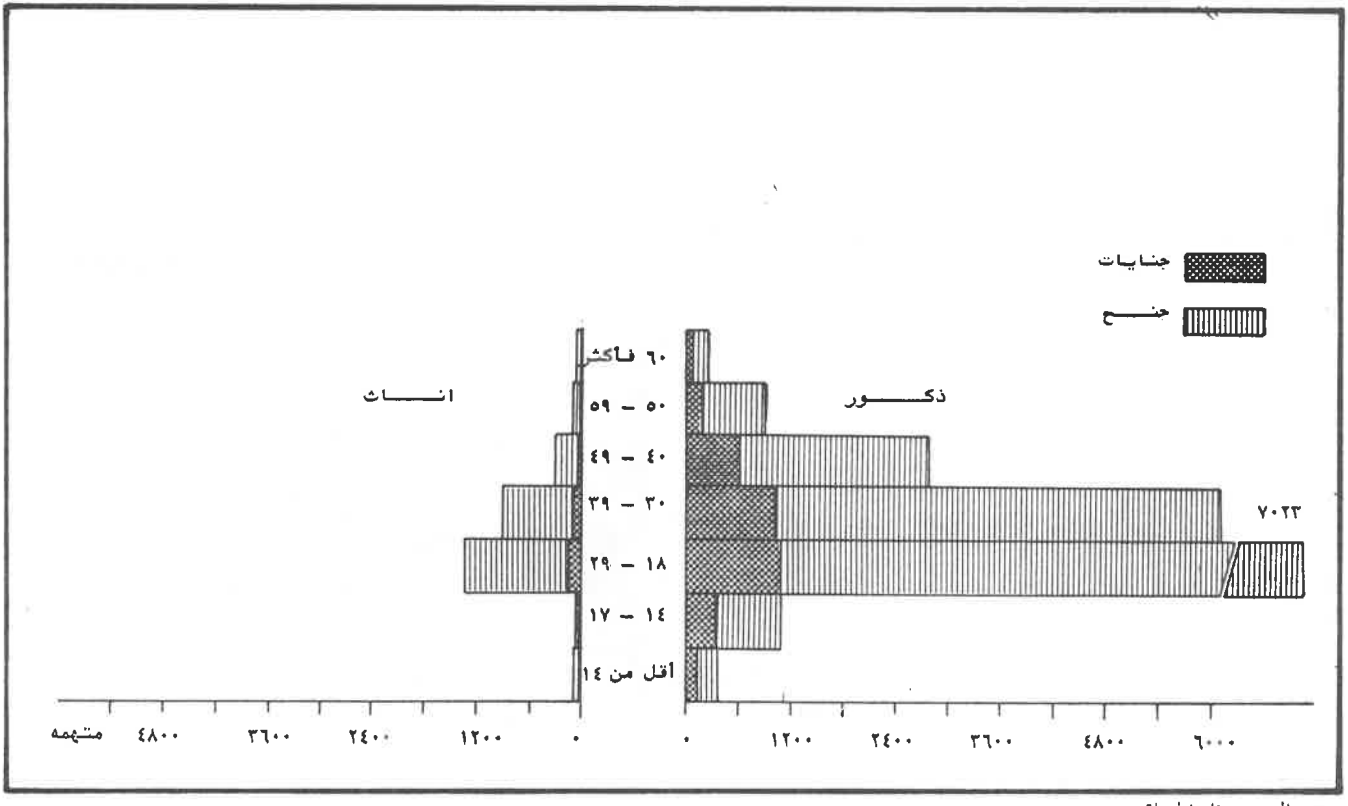

(*) الغمود يمثل الجملة

شكل رقم (٥) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٨٥

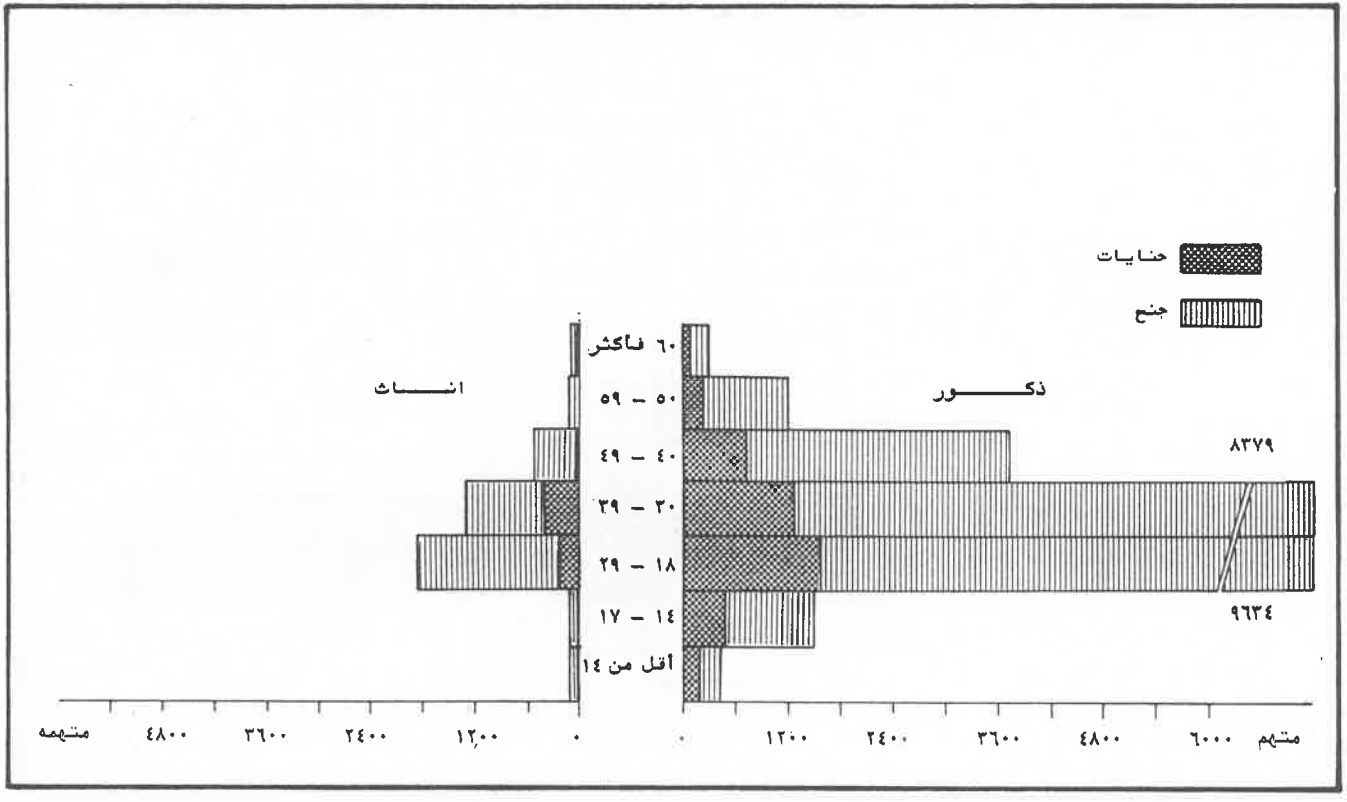

(*) العمود يمثل الجملة.

شكل رقم (٦) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٨٦

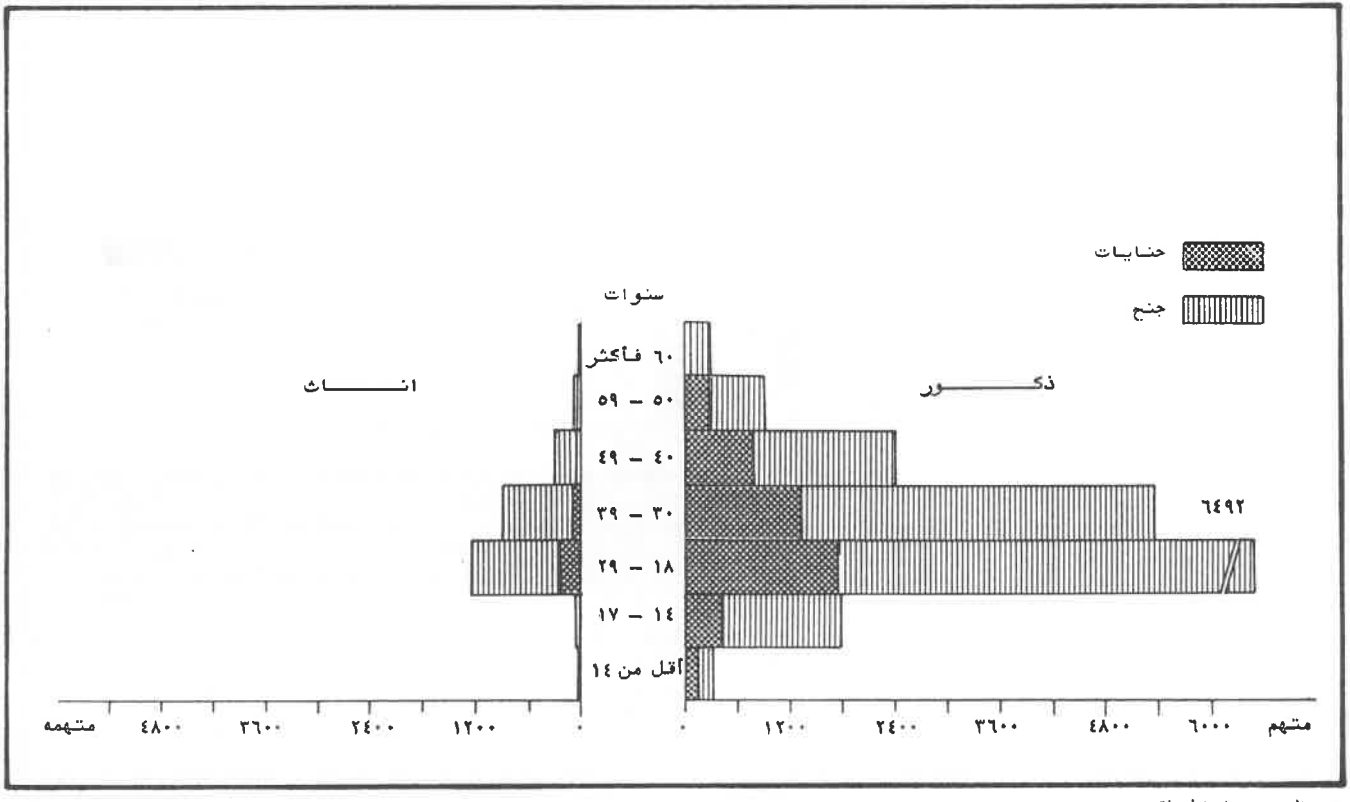

(*) العمود يمثل الجملة.

شكل رقم (٧) إجمالي المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٨٧

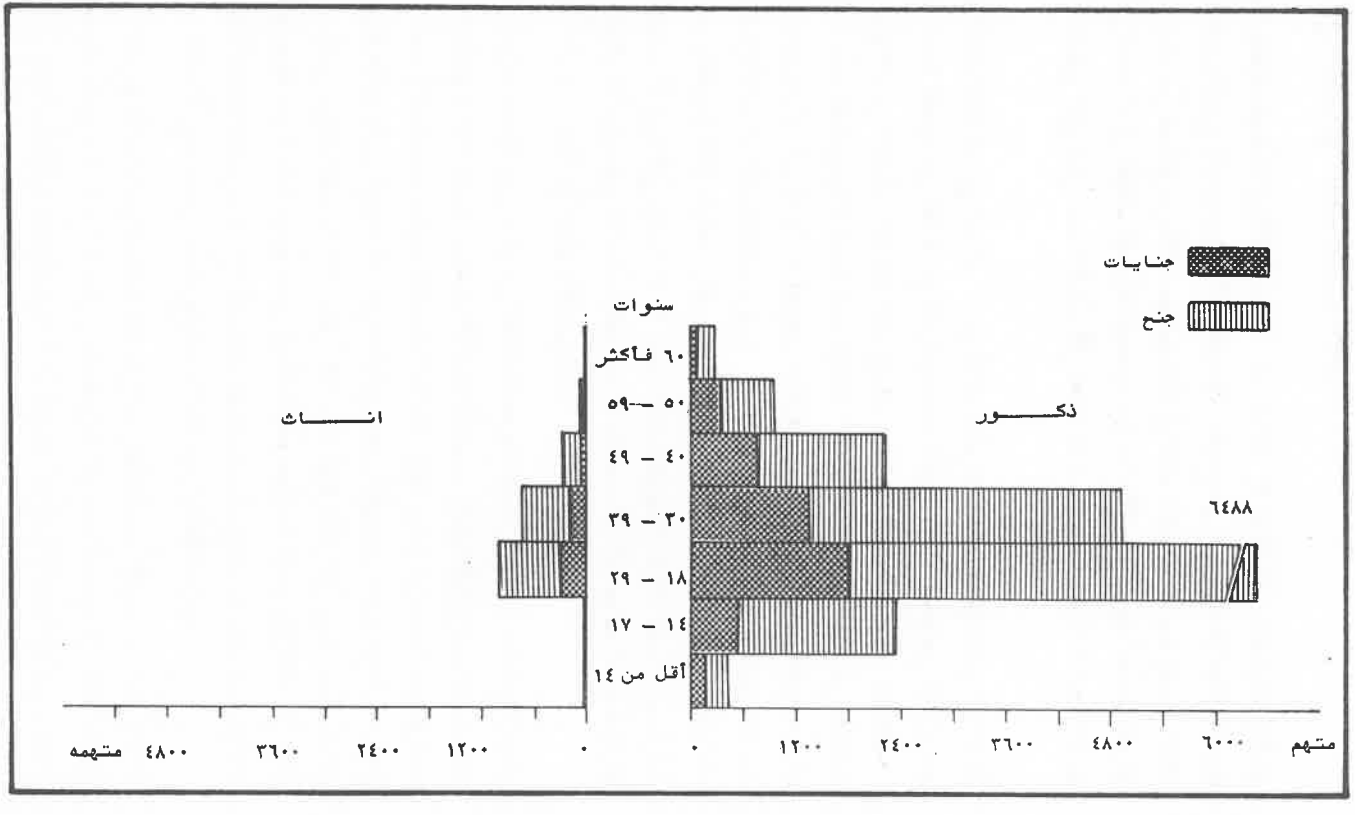

٦ ـ توزيع الجرائم حسب فئات العمر:

يوضح الجدول رقم (١٤) والأشكال (٣. ٤، ٥. ٦. ٧.) المتهمين بالجنايات والجنح حسب فئات العمر والنوع للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧. يتضح من مجموعها أن معدل الجريمة يكون منخفضا بين مَنْ هم أقل من ١٤ سنة ثم يزداد في الفئة العمرية الثانية (بين ١٤ و١٧ سنة) ليبلغ أعلى معدل له في الفئات العمرية المنحصرة بين ١٨ و٢٩ سنة ثم يبدأ معدل الجرائم بالانخفاض التدريجي حتى تصل نسبة الجرائم أقل معدل لها في الفئات العمرية الأخير (٦٠سنة وأكثر).

وبما أن النمط العام لتوزيع الجرائم حسب فئات العمر متشابه في السنوات من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ فسوف نسلط الضوء على نمط توزيع الجرائم للسنة الأخيرة ١٩٨٧ منعا من التكرار غير اللازم. لقد بلغ مجموع القضايا المسجلة ضد من هم دون سن الرابعة عشرة ٤٤٠ قضية، ٣٩١ منها مقيدة ضد الذكور و٤٩ قضية ضد الإناث. وأهم جرائم هذه الفئة هي الاعتداء والضرب (١٦٩ قضية) ثم السرقة (١٠١ قضية)، وإتلاف الممتلكات العامة، وأخيراً الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة ومخالفات مرورية. أما المجموعة العمرية الثانية من ١٤ سنة إلى ١٧ سنة فقد ارتكبوا ٢٣٩٤ جريمة، ارتكب الذكور منها ٢٣٢٢ جريمة. وأهم جرائم هذه الفئة هي المخالفات المرورية التي بلغت ١٠٥٠ قضية وكلها تقريبا (١٠٤٨ قضية) مقيدة ضد الذكور. أما الجرائم الأخرى فهي الاعتداء والضرب (٤٥٩ قضية)، ثم جرائم السرقة (٤٤٦ قضية)، وأخيراً الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

أما أكثر الجرائم حدوثا فهي تتركز بين الفئات العمرية المنحصرة بين ١٨ سنة و٢٩ سنة، حيث سجلت ضدهم ٧٥٠١ قضية. ويعتبر الاعتداء والضرب أكثر الجرائم شيوعا بين هذه الفئة (١٦٣٦ قضية) ثم مخالفة قانون الإقامة (١٦٤٢). ومما يرفع من نسبة جرائم هذه المجموعة العمرية مخالفة قانون الخدمة العسكرية الذي خص الكويتيين حيث سجلت ضدهم ١٠٢٧ قضية. وتحتل الفئات العمرية (٣٠ سنة ـ ٣٩ سنة) المركز الثاني من حيث عدد الجرائم وبإجمالي ٥٦٩٢ جريمة منها ١٧٠٦ قضية تتعلق بمخالفة نظام جوازات السفر والإقامة. يلي ذلك مباشرة جريمة الاعتداء والضرب (٧٠١ قضية)، ثم إصدار شيكات بدون رصيد (٥١٣ قضية)، وأخيرا مخالفة قانون الخدمة العسكرية بالنسبة للكويتيين (٤٧٩ قضية).

ويبدأ معدل الجرائم بالانخفاض تدريجيا عند بلوغ سن الأربعين. فقد تم تسجيل ٢٥٧٥ قضية ضد المجموعة العمرية (٤٠ ـ ٤٩ سنة)، وتنحصر جرائم هذه المجموعة في مخالفة قانون الإقامة ٧٥١، ثم إصدار شيكات بدون رصيد ٤٩٩ قضية، وأخيرا الاعتداء والضرب ٢٨٨

قضيـة. أما مجمـوع جرائم الفئـات العمريـة (٥٠ سنـة ـ ٥٩ سنـة) فقـد بلغت ١٠٥١، وهي تنحصر أيضا بين مخالفة قانون الإقـامة ثم إصـدار شيكات بـدون رصيد والاعتـداء والضرب. وبـالنسبة لمن هم في سن الستـين وأكثر فقـد ارتكوا ٢٦٨ جـريمة، ٥٨ منهـا مخـالفـات لقـانـون الإقامة، ثم إصدار شيكات بدون رصيد (٤٥ قضية) فالاعتداء والضرب (٤٢ قضية).

مما سبق يتضح أن الفئـات العمريـة (١٨ سنة ـ ٢٩ سنـة) هي أكثر الفئـات التي ترتكب الجرائم، وأهم جرائمهم الضرب والاعتـداء ومخالفـة قانـون الإقامـة ثم مخالفـة قانـون الخدمـة العسكرية. ومَنْ هم دون سن الرابعة عشرة، تكثر بينهم قضايا الضرب والاعتداء، بينما تنتشر المخالفات المرورية بين الفئات العمرية المنحصرة بين الرابعـة عشرة والسابعـة عشرة. ويلاحظ أن المجمـوعة العمـرية (٣٠ ـ ٣٩ سنـة) هي أكثر فئـة ارتكبت مخالفـة إصـدار شيكـات بـدون رصيد. أما الفئات العمرية الأخيرة فوق الأربعين سنـة فهي متشابهـة في نمط الجريمـة حيث تكثر بينهم مخالفة قانون الإقامة، ثم جريمة الاعتداء والضرب، وأخيراً إصدار شيكات بدون رصيد.

جدول قم (١٤)

المتهمون بالجنايات والجنح في السنوات ٨٣ - ١٩٨٧ حسب فئات العمر والنوع

السنوات		أقل من ١٤ سنة			١٤ - ١٧ سنة			١٨ - ١٩ سنة			٢٠ - ٢٩ سنة			٣٠ - ٣٩ سنة			٤٠ - ٤٩ سنة			٥٠ - ٥٩ سنة			٦٠ سنة فأكثر			غير مبين			المجموع		
		ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة	ذ	أ	جملة
١٩٨٣	جنايات	١١٩	٤	٢١٨	٣٩١	١٩	٤١٠	١٥١٥	٥٢	١٥٦٧	٩٨٢	٩٦	١٠٧٨	٤٤١	٥٤	٤٩٥	١٤٨	٦	١٥٤	٥٤	١	٥٥	١٧١٢	٢٠	١٧٣٢	٥٣٥٧	٢٥١	٥٧٠٨	
	جنح	٢٥٩	٢١	٢٨٠	١٣٤٦	٩٠	١٤٣٦	٥٢٦٣	٨٧٣	٦١٣٦	٢٩٧٥	٥٦٧	٣٥٤٢	١٣٤٤	٢١٠	١٦٠٤	٤٤١	٦٠	٥١٧	١٠٩	٢٨	١٣٧	٣٤٤	٥٢	٣٩٦	١٣٢٨١	١٩٦٧	١٤٣٤٨	
	جملة	٣٧٨	٢٥	٤٠٨	٢٠٣٧	١٠٩	٢١٤٦	٦٧٧٨	٩٢٥	٧٧٠٢	٣٩٥٧	٦٦٣	٤٦٢٠	١٧٨٥	٢١٤	٢٠٩٩	٥٨٩	٧٢	٦٧١	١٩٢	٢٩	١٦٣	٢٠٥٦	٧٢	٢١٢٨	١٧٢٢٨	٢٤١٩	٢٠٠٥٧	
١٩٨٤	جنايات	١١٢	٥	١١٨	٣٩٥	١٦	٤١١	١٤٢٣	٨٧	١٤٢٠	١٠٤٢	١١٤	١١٦٧	٦٤٨	٢٦	٦٨٤	١٩١	٦	١٩٧	٥٣	١	٥٤	١٨٨٦	٢٢	١٨٨٣	٥٧٠٧	٣٩٧	٦١٠٤	
	جنح	٢٥٧	٢٣	٢٨٠	١٤٢٠	٦٨	١٤٩٨	٥٥٩٠	١١٥٩	٦٧٤٩	٥٠٤٢	٤٧٦٢	٥٨٥٤	٢٠٩٩	٢٨١	٢٣٨٠	٧٢٨	٩٣	٨٢١	١٥١	٤٣	١٩٤	٣٠٢	٢٣	٣٢٥	١٥٦٢٩	٢٤٦٢	١٨٠٩١	
	جملة	٤٣٥	٢٨	٤٨٣	١٤٤٥	٨٤	١٨٧٩	٧٠٣٣	١٣٤٦	٨٣٦٩	٦١٣٥	٨٨٦	٧٠٢١	٣٧٤٧	٣١٧	٣٠٦٤	٩١٩	٩٩	١٠١٨	٢٠٤	٤٤	٢٤٨	٢١٦٣	٤٥	٢٢٠٨	٢١٣٣٦	٢٨٥٩	٢٤١٩٥	
١٩٨٥	جنايات	١٥٧	٣	١٦٠	٤٦٨	٢٣	٤٩١	٦٦٠٨	٢٣٨	١٨٤٦	١٢٦٤	١١٠	١٣٧٤	٧٤٨	٥٨	٨٠٦	٢٥٦	٦	٢٦٢	٧٠	٦	٧٦	٢٣٨٦	٤١	٢٤٢٧	١٦٥٧	٤٨٥	٧٤٤٢	
	جنح	٢٥٦	٤١	٣٠٢	١٤٩٠	٩٩	١٥٨٩	٨٠٢٦	١٢٤٤	٩٦٧٠	٧١١٥	١٤٢٧	٨٣٥٢	٢٩٢٨	٤٦٧	٣٤٤٥	٩٩٧	١٣٤	١٣٤٤	٢٤٢	٥٨	٣٠٠	١٩٣	٣٣	٢٢٦	١٢٤٩٧	٢٧٢١	١٥٠١٨	
	جملة	٤١٣	٤٩	٤٦٢	١٩٥٨	١٢٣	٢٠٨٠	٩٦٢٤	١٨٨٢	١٥١٦	٨٣٧٩	١٣٤٧	٩٧٢٦	٣٧٢٦	٥٢٥	٤٢٥١	١٣٥٣	١٤٣	١٣٩٦	٣١٢	٦٤	٣٧٦	٢٥٧٩	٧٤	٢٦٥٣	٤٨٢٥٤	٤٢٠٦	٣٤٤٦٠	
١٩٨٦	جنايات	١١٩	٠٢	١٢١	٤٣٥	١٥	٤٥٠	١٧٥٥	٢٣٤	١٩٨٩	١٣٣٣	١٤٣	١٤٥٦	٧٨٣	٤٩	٨٣٢	٢٨٥	١٨	٣٠٣	٦٨	٣	٧١	٢٧٣٢	٦٤	٢٧٩٦	٧٤٤٧	٥٠٩	٨٠٠٦	
	جنح	١١٦	٥٧	١٧٣	١٣٢٦	٥١	١٤٣٧	٤٧٣٧	١٠٣٣	٥٧٧٠	٤٠٠٥	٧٥٨	٤٧٦٣	١٦٣٤	٢٣١	١٨٥٥	٦١١	٩٧	٧٠٨	١٤٨	٢٦	١٧٤	٢٧٥	٢٣	٢٩٨	١٢٩٧١	٢٢٧٦	١٥٢٤٧	
	جملة	٢٣٥	٧٠	٣٠٥	١٨٠٧	٦٦	٢٤٧٣	٦٤٩٢	١٤٦٧	٧٧٥٩	٥٣٣٨	٨٨١	٦٢١٩	٢٤٠٧	٢٨٠	٢٦٨٧	٨٩٦	١١٥	١٠٥١	٢١٦	٢٩	٢٤٥	٣٠٠٧	٨٧	٣٠٩٤	٢٠٤٦٨	٢٧٨٥	٢٢٦٥٣	
١٩٨٧	جنايات	١٢٩	٨	١٣٤	٥٥٩	١٦	٥٧٥	١٨٣٣	٢٩١	٢١٢٤	١٤٣١	١٧٧	١٥١٣	٨٢١	٦٥	٨٩١	٢٤٣	١٢	٣٥٥	٨٠	٢	٨٢	٢٣٨٣	٦٠	٢٤٤٣	٧٥٢٦	٦٢١	٨١٥٧	
	جنح	٢٢٥	٤١	٢٦٦	١٧١٣	٥١	٨١٩	٤٦٥٥	٧٢٢	٥٣٢٧	٣٦٢١	٥٥٨	٤١٧٩	١٤٨١	٢٠٣	١٦٨٤	٦٣٨	٥٨	٦٦٦	١٧١	١٥	١٨٦	٣٥٩	٢١	٣٨٠	١٢٩١٣	١٦٧٤	١٤٥٨٧	
	جملة	٣٤٢	٤٩	٤٤٠	٢٣٢٢	٧٢	٢٣٩٤	٦٤٨٨	١٠١٣	٧٥٠١	٤٦٥١	٧٣٥	٥٦٩٢	٢٣٠٧	٢٥٧٥	٤٨٢	١٨١	٧٠٠	١٠٥١	٢٥١	١٧	٢١٨	٢٢٤٢	٨١	٢٣٢٣	٢٠٤٢٩	٢٣٠٥	٢٢٧٤٤	

المصدر: وزارة العدل: إدارة مركز المعلومات الآلي: دولة الكويت.

٧ ـ الخاتمة :

نتيجة لشدة التعقيد في الملابسات والعوامل المرتبطة بالجريمة فعلى الدارس لهذه الظاهرة أن يتوخى الحذر الشديد حتى لا يقع في الأخطاء الكثيرة كما أن الاحصائيات المنشورة حول الجريمة يمكن أن تتسبب في حدوث بعض من هذه الأخطاء. وقد ذكرنا سابقا أن الإحصائيات المنشورة عن الجرائم لاتعكس بالضرورة الواقع الحقيقي لحجم الظاهرة، وذلك لأن جزءا من هذه الجرائم لا تدون في هذه الإحصائيات نتيجة لعدم كفاية الأدلة أو لوفاة مرتكب الجريمة، وهذا ما يسمى بالحفظ القضائي. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جرائم أخرى لا تدون نتيجة لأنها تحل في مراكز الشرطة إما بسبب الصلح أو بعد تدخل أطراف معينة تحاول إنهاء القضية والحيلولة دون وصولها إلى اقضاء. وعلاوة على ذلك فهناك جرائم ذوي النفوذ التي شرحناها في بداية البحث، ونادراً ما تدون مثل هذه الجرائم أو تصل إلى القضاء. لهذا فإن الحجم الحقيقي لظاهرة الجريمة تختلف عما هو موجود في الإحصائيات الرسمية، وهذا لا يعني بالطبع أن الإحصائيات شديدة البعد عن الواقع، بل في الحقيقة هي مهمة جداً لتحديد الإطار العام لحجم ظاهرة الجريمة وأنماطها. والذي نريد أن نؤكد عليه هو أن يحرص الباحث أثناء تحليلة لظاهرة الجريمة حتى لا يبتعد كثيراً عن الحقيقة.

ولقد تبين من الدراسة أن حجم ظاهرة الجريمة لا يدعو إلى القلق الشديد، فنسبة الجرائم في الكويت تعدّ منخفضة نوعا ما مقارنة مع دول العالم الأخرى، كما أن الجرائم الشائعة في الكويت لا تُعدّ من الجرائم الخطيرة، حيث تقل جرائم القتل بشكل منخفض جداً (تم تسجيل ٢٥ جريمة قتل من أصل ٨١٥٨ جناية في عام ١٩٨٧).

كما أن جرائم السرقة باستخدام العنف نادرة جداً، وأيضاً تقل جرائم الاغتصاب وبقية الجرائم التي تثير الرعب في المجتمع. أما أكثر الجرائم شيوعا فهي الاعتداء والضرب وإصدار شيكات بدون رصيد. والسبب في ارتفاع جرائم إصدار شيكات بدون رصيد هو أزمة سوق المناخ التي وقعت في أواخر عام ١٩٨٢. كما أن مخالفة قانون الإقامة رفعت من نسبة الجنح بشكل كبير. وكما بيّنّا فإن حوادث التفجيرات التي شهدتها الكويت في عام ١٩٨٣ والأعوام التالية هي التي جعلت الحكومة تتشدد على مخالفي قانون الإقامة.

أما عن التوزيع المكاني للجريمة فإن محافظة العاصمة كانت الأولى من حيث معدل الجرائم إلى عدد السكان. والسبب في ذلك أن تسجيل قضايا الشيكات بدون رصيد ومخالفي قانون الإقامة يتم في محافظة العاصمة. ولولا هاتان الجريمتان لكانت محافظة حولي هي الأولى من حيث عدد الجرائم المطلق. وتأتي محافظة الأحمدي في المركز الثاني بعد العاصمة من حيث معدل

الجرائم بالنسبة إلى عدد السكان، وتليها محافظة الجهراء، وأخيراً محافظة حَوَلّي، مع أن هذه المحافظة (حولي) تضم ٦ر٥٥٪ من مجموع السكان في الكويت. ومما هو جدير بالذكر أن أنماط الجريمة لا تختلف اختلافا جوهريا من محافظة إلى أخرى، إذ لا توجد اختلافات رئيسية في نوع الجرائم بين المحافظات. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود اختلافات إقليمية كثيرة. فيما بين المحافظات كالاختلافات السكانية، إذ إن جميع المحافظات تحتوى على خليط سكان من الكويتيين وغير الكويتيين. كما لا توجد هناك اختلافات ريفية حضرية في الكويت مما قد يؤدي إلى اختلاف نمط الجريمة، فمناطق الكويت كلها تعتبر مناطق حضرية. أما السبب الآخر الذي يجعل أنماط الجرائم متشابها إلى حد ما في المحافظات فهو أن تسجيل الجرائم في الكويت يتم في مكان وقوع الجريمة وليس على حسب محل إقامة المجرم، ولهذا فإن الجرائم التي تقع في محافظة العاصمة مثلا يمكن أن يكون مرتكبوها من سكان المحافظات الأخرى والعكس صحيح.

وعلى الرغم من ذلك فهناك اختلافات طفيفة في نوع الجرائم بين المحافظات، نذكر بعضا منها على سبيل المثال. إن جرائم النصب والتزوير ثم جرائم الاعتداء والضرب تتركز في محافظة العاصمة وذلك لأنها المركز التجاري الرئيسي في الكويت، ولهذا فإن حجم التعامل التجاري فيها يفوق بكثير نظيره في المحافظات الأخرى. كما أن فرصة النزاعات التي تنتهي بالاعتداء والضرب تكون أكثر في هذه المحافظة (العاصمة) ولنفس السبب السابق. ومن النقاط اللافتة للنظر أن نسبة ارتكاب الجنايات بين الكويتيين في محافظة حولي أكبر منها بين غير الكويتيين، بينما هي أكبر عند غير الكويتيين في محافظة الأحمدي. ويمكن أن يكون السبب في ذلك زيادة نسبة الأجانب (غير العرب) في محافظة الأحمدي بينما تزداد نسبة العرب في محافظة حولي. إلا أن هذه النقطة بحاجة إلى مزيد من الدراسة خاصة وأن الإحصائيات المتوافرة لا تبين جنسية مرتكبي الجريمة بل تصنفهم إلى كويتي وغير كويتي. ومن الجدير بالذكر أن جرائم النصب والتزوير والاحتيال تنتشر بين غير الكويتيين أكثر من الكويتيين. وتعتبر هذه الجريم أقل حدوثا في محافظة الجهراء وذلك لعدم أهمية هذه المحافظة كمركز تجاري بعكس المحافظات الأخرى. وأخيراً يجب أن نوضح أن ارتفاع نسبة الجرائم عند غير الكويتيين أمر طبيعي وذلك لأنهم يشكلون مجتمعا غير متجانس على الإطلاق، فهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة جداً وينحدرون من مستويات اجتماعية واقتصادية متباينة. كما أن ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة والعمالة المستخدمة في المنازل كخدم لها تأثير كبير على ارتفاع الجرائم وخاصة الجرائم الأخلاقية.

إن جغرافية الجريمة فرع جديد يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة إذا أحسن استغلاله. إنه يمكّن الشرطة من معرفة المناطق الأكثر عرضة للجرائم والأوقات التي تحدث فيها الجرائم بكثرة. كما يمكّن الشرطة من الربط بين أنواع معينة من الجرائم ومناطق معينة. إن دراسة الجريمة لم تنل

حقها الكافي في الكويت، لذلك يجب أن تتضافر جهود علماء الإجرام والاجتماع والجغرافية لإجراء دراسة ميدانية موسعة عن الجريمة في الكويت حيث يتم تحليل أسباب الجريمة وعلاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للمجرم. إن هذا النوع من الدراسات سيكون لها بالتأكيد فائدة كبيرة للمجتمع.

المراجع

١ ــ عبود السراج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١، ص ٣٤.

٢ ــ المرجع السابق ص ١٠٨.

٣ ــ المرجع السابق ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

٤ ــ المرجع السابق ص ١٧٨

٥ ـ Harries, K. **The Geography of Crime and Justice, Mc Graw, New York, 1974.**

٦ ــ Peet, P., «The Geography of Crime. Apolitical Critique» **The Professional Geographer,** Vol. 27 (1965) pp. 277-280.

٧ ــ Ibid., pp.277-280.

٨ ــ Harries, K. «Rejoinder to Richard Peet: **The Geography of Crime:** Apolitical Critique» **The Professional Geographer.** Vo. 27, N.3 (1965) pp. 280-282.

٩ ــ Ibid., pp. 280-282.

١٠ ــ Phillips., P. «Radical Theory, Relevance and theGeography of Crime». **The Professional Geographer.** Vol. 27, No.3 (1975) pp. 283-284.

١١ ــ Ibid., pp. 282- 284.

١٢ ــ Lee, Y. «A Rejoinder to: Thgeography of Crime: Apolitical Critique». **The Professional Geographer,** Vol. 27 No.3. 919750 pp. 284-285.

١٣ ــ Ibid. pp. 284-285.

١٤ ــ الثاقب، فهد، «جرائم ذوي النفوذ: تعريف وأمثلة من مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة». **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٤٤ أكتوبر ١٩٨٥، ص ٥٥ ـ ٧٥.

انظر أيضا، الشاقب، فهد، وجوزيف، سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقوبة» **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث ـ السنة الثامنة ـ (أكتوبر ١٩٨٤) ص ١ ـ ٦١.

١٥ ــ وزارة العدل، قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ـ المواد ٣ و٥ من قانون الجزاء الكويتي.

١٦ ــ لم تدخل محافظة الفروانية في هذه الدراسة وذلك لاستحداث هذه المحافظة في عام ١٩٨٩.